الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور الطاهر مولاي –سعيدة–

كلية: الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية والفنون

قسم اللغة العربية وآدابها.

شعبة: أدب عربي.

مذكـرة تخرج لنيل شهادة ليسانس تخصص لسانيات عامة

ظاهرة الإعراب بين القدامى والمحدثين

إشـــراف الدكتور:

– زحاف.

من إعداد الطالبة:

– كسكاس أمينة.

– بشارف إيمان سمية.

السنة الجامعية: 1438–1439هـ/ 2017– 2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿١٩﴾" سورة النمل الآية 19

و الصلاة و السلام على الرحمة المهداة و النعمة المسداة، نبينا و حبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا و على أله وصحبه الكرام أما بعد:

نتوجه بالشكر الجزيل و الإمتنان الكبير إلى الأستاذ المشرف "زحاف" الذي لم يبخل علينا بدعمه و نصائحه وتوجيهاته القيمة فجزاه الله عنا كل خير و نسأل الله أن يوفقه في حياته الدينية و الدنيوية.

وكما لا يفوتنا أن نقدم كل الشكر إلى الأساتذة الذين درسونا من الإبتدائي إلى الجامعي.

و إلى كل من ساهم من قريب و بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع و أقول لهم دمتم سندا لنا وللمسيرة العلمية بالجزائر.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى

والدي أحسن الله إليه وجعل قبره روضة من رياض الجنة "وهيب"

إلى مشعل دربي وقرة عيني... إلى من سهرت الليالي وطالما إنتظرت مثل هذه الأيام لتراني أجني ثمار جهدي إلى النبراس المضيء في حياتي إلى البساطة والنزاهة والطيبة.

إلى من هي أغلى من ذاتي إلى العظيمة أمي أمي أمي "مليكة" حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى من شاركني رحم أمي إلى أخي "مصطفي"

إل حبيب قلبي وفلذة كبدي إبني "محمد نذير"

إلى من جمعتني بهن الأيام فخلت برفقتهن الساعات إلى رموز المعاشرة وجمعتني بهم سقف الأخوة وتقاسموا معي الأفراح والأحزان "أميرة" "سمية" "مليكة"

إلى كل عائلة "كسكاس" "مسكين"

إلى رفيقة دربي "إيمان"

إلى كل من نساهم القلم وتذكرهم القلب.

أمينـــة

إهداء

الحمد لله ربي العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات

إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة

إلى من عمل معي بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي.

إلى إخوتي"محمد" "العربي" "ياسين" "لخضر"

إلى أخواتي "أسماء" "شيماء" "منى"

إلى الكتاكيت الصغار "طه" عدنان" "ريان" "سراج" "مريم"

إلى من عملت معي بكد بغية إتمام هذا العمل إلى صديقتي ورفيقة دربي "أمينة"

إلى جميع أساتذة قسم اللغة العربية وإلى كل طلبة السنة الثالثة دراسات لغوية.

إيمان سميسة

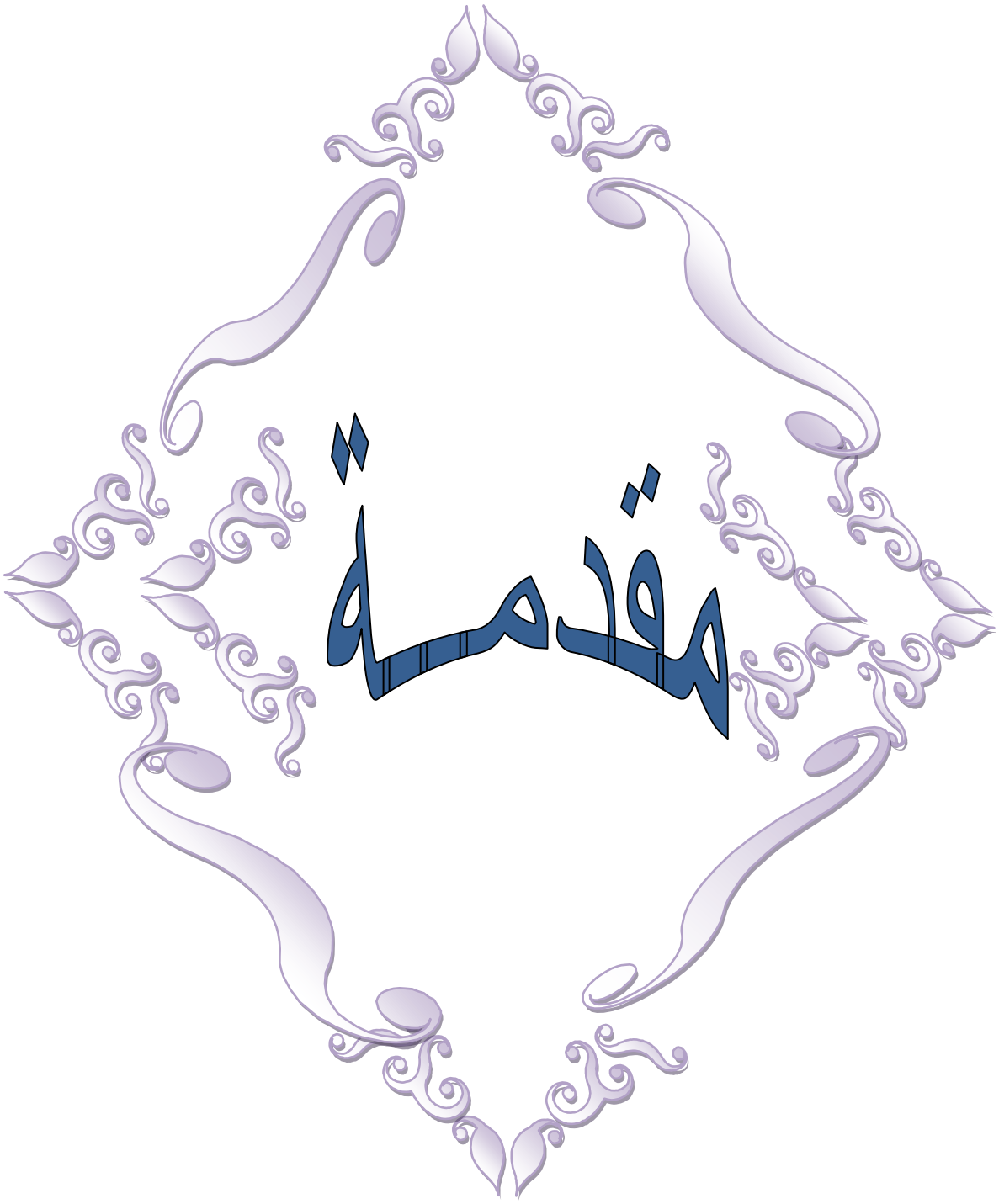
مقدمة

كثيرة هي البحوث التي تقدم لأجل معالجة قضية من القضايا ،أو تقديم حل لمشكل ما، ونحن بدورنا سنتاول في هذا البحث موضوع ظاهرة الإعراب بين القدماء و المحدثين وهو موضوع جدير بالإهتمام والعناية ، نظرا لصلته الوثيقة برمز من رموز الشخصية العربية ، ونتيجة لذلك نجده قد عولج من عدة نظرات مختلفة وبمناهج لغوية متعددة.

فقبل الحديث عن ظاهرة الإعراب ونشأتها يلزم علينا أن نشير إلى مسألة سبقت هذه الظاهرة وهذه المسألة متعلقة بنشأة اللغة وتطورها، حيث إن العلماء قد اختلفوا في نشأتها فمنهم من قال إنها توقيفية ومنهم من قال إنها وضعية، وأشرنا إلى هذه المسألة لما لها من علاقة بموضوع بحثنا فظاهرة الإعراب هي نفسها عنت من هذا الجدل ، وإن كانت جل الدلائل تبين أن الإعراب من وضع المتكلمين ، وذلك عندما تعرب الكلمة ويتكلم بها الإنسان تكون قد وصلت إلى درجة الكمال ، لأن كتابة اللغة العربية ونطقها معربة تستدعي وجود أذهان واعية وعقول نامية ، أي أن الإعراب يعتبر من مرحلة من مراحل النمو التي تشهدها العقول البشرية وهي مرحلة النضج ولإفصاح والإبانة.

والحديث عن نشأة الإعراب وتطوره يحيلنا إلى الحديث عن الشعر الجاهلي العربي المعرب الفصيح الذي حمل على عاتقه هذه الظاهرة، فالشعر الجاهلي هو المرحلة التي اكتمل فيها النمو اللغوي واكتمل معه نمو الإعراب.

ولتبيان مظاهر الإعراب في اللغة العربية نرجع إلى الوراء لنتصفح المراحل والفترات التي سبقت الشعر الجاهلي والبداية تكون من اللغة السامية الأم- التي هي اللغة العربية- فاللغة التي كانت ما قبل الشعر الجاهلي وجدت لها أثار ومظاهر إعرابية هنا وهناك.

ومن الآثار البدائية لظاهرة الإعراب هو ما نراه في اللغات السامية الأخرى المتفرعة من اللغة السامية الأم كالعبرية والحبشية ولو تعرضنا لبعض ظواهر الإعراب في لغتنا العربية لوجدناها تنتقل من التعميم والشمول إلى التخصيص والتفرقة زمن البساطة والبدائية إلى التعقيد وإعمال الفكر فالحركة الإعرابية في أول الأمر لم تكن دقيقة في التفريق بين المعاني.

وإن الحديث عن نشأة الإعراب لا يكاد يخلو من الحديث عن الأسباب الكامنة وراء هذه النشأة ولعل كلها ترتكز في قضية اللحن الذي رآه القدامى خطرا على العربية وعلى القرآن الكريم، حيث

كان العرب يستقبحون اللحن واللاحن ، فاللحن عندهم أقبح من الجدري في الوجه وأن اللاحن يجازي بما يلحن ونتيجة لهذا اهتموا بإصلاح الخلل واهتموا بالنحو.

إن هذا الموضوع لا يعتبر جديدا من حيث الدراسة والتحليل، فقد تناولته عدة دراسات قديمة فتناوله النحاة القدامى إلا أنهم لم يأخذوه بصورة منفردة بل تطرقوا إليه ضمن موضوعات نحوية عامة من بينهم سبويه وابن جني أما حديثا فنجد الدكتور سليمان ياقوت الذي بين في كتابه أراء النحاة والمفسرين تجاه الإعراب .

ولعل الشيء الذي دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع هو الأهمية التي يكتسبها في الدرس اللغوي عامة وفي اللغة العربية خاصة ، لأن الإعراب من أهم السمات التي تقوم عليها حتى أن القدامى سمو النحو إعرابا و الإعراب نحوا.

ولم يمر علينا البحث دون أن تعترضنا عوائق وصعوبات أثناء إنجازنا له وقد تمثلت في الصعوبة في الحصول على المراجع.

والواقع أننا انطلقنا من تصور الإشكالية التالية :ما هي ظاهرة الإعراب والمحدثين ؟

حيث اعتمدنا في بحثنا منهجية بدأت بفصل أول تمحور حول مفهوم الإعراب ، وقسمناه إلى مبحثين ، ثم الفصل الثاني تحث عنوان الإعراب عند النحاة وقسمناه هو الأخر إلى مبحثين ولقد فرضت علينا طبيعة الموضوع إتباع المنهج الوصفي التاريخي ، إضافة إلى المنهج التحليلي.

ولم يمر علينا البحث دون أن تعرضنا عوائق وصعوبات أثناء انجازنا له، وقد تمثلت الصعوبة في الحصول على المراجع.

وفي الختام نتوجه بالشكر الكبير للأستاذ الشرف زحاف الذي وجهنا كثيرا والى كل من قدم لنا يد المساعدة ونرجو من الله القدير ان يكون هذا البحث قد قارب الطرح المناهيجي والموضوعاتي للفكرة الموخاة ، ف إن اصبنا فتوفيق من الله ، وان لم يحصل فيكفيينا اننا أخلصنا العمل.

الفصل الأول
المفهوم العام للإعراب

المبحث الأول : دلالات الإعراب.

المطلب الأول : تعريف الاعراب.

الإعراب لغة: هو الإبانة يقال : "أعرب الرجل عما في نفسه" [1] إذا أبان عنه، وفي الحديث الشريف : البكر تستأ مر وإذنها صماتها والأيم تعرب عن نفسها [2] أي تبين رضاها بصريح النطق.

والإعراب كذلك معناه في اللغة البيان والتبيين أو الإفصاح ومن ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم " الثيب تعرب عن نفسها" أي تفصح .

ويقول الأزهري : الإعراب والتعريب معناها واحد ، وهو الإبانة يقال أعرب عنه سماته وعرب أي أبان وأفصح وأعرب عن الرجل : بين عنه وإنما سمي الإعراب إعرابا لتبيينه وإيضاحه ، وفي حديث السقيفة : أعربهم أحسابا أي أبينهم وأوضحهم ويقال : أعرب عما في ضميرك أي : أين.[3]

والإعراب والتعريب والإستعراب بمعنى التطق على طريقة العرب الخلص .

وورد الإعراب بمعنى التحبب ، يقال امرأة عروب إذا كانت متحببة إلى زوجها لأن العربي للكلام كان يتحبب بإعرابه للسامع ومنه قوله تعالى :" عربا أترابا..." أي متحببات إلى أزواجهن [4] ونقول أعرب الرجل أي : ولد له ولد عربي اللون [5] والإعراب معرفتك بالغرس العربي من الهجيين لقول الكسائي : المعرب من الخيل الذي ليس فيه عرق هجين.[6]

---

[1] ابن هشام الأنصاري .شرح شذور الذهب ، ظبط يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط 1(1994)، ط2(1998)ص 54.

[2] صحيح مسلم 141/4.

[3] ابن منظور .لسان العرب ، ج1، دار صادر –بيروت– ص 588.

[4] المرجع نسفه، ص 588.

[5] المرجع نفسه، ص 588.

[6] المرجع نفسه، ص 588.

وتعريب الفرس : هو علم الرجل بعلامة في أسفل حافر الفرس لتعرف برؤه من سقمه.[1]

تعريف الإعراب اصطلاحا:

الإعراب : تغيير يلحق أواخر الكلمات لإختلاف العوامل الداخلة عليها أو لإختلاف مواقعها في الكلام .

ويقول ابن زكريا : الإعراب هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخير الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام ولا مصدر من مصدر ولا نعت من تأكيد.[2]

وقال ابن قتيبة: .....ولها الإعراب الذي جعله الله وشيا لكلامها وحلية لنظامها وفارقا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفيين كالفاعل والمفعول.....[3]

الإعراب أثر ظاهر أو مقدر بجلبة العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع.[4]

والمعاني الاصطلاحية للإعراب قول ابن هاشم الأنصاري : ما ذكرت مثال الأثار الظاهرة الضمة والفتحة والكسرة في قولك : جاء زيد و رأيت زيدا ومررت بزيد ألا ترى أنها أثار ظاهرة في أخر (زيد) جلبنها العوامل الداخلة عليه وهي: (جاء ،رأى،الباء).

ومثال الآثار المقدرة نا تعتقدة منونا في آخر نحو (الفتى) من قولك : جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت الفتى فإنك تقدر في آخره في المثال الأول ضمة وفي الثاني فتحة وفي الثالث كسرة وتلك الحركات المقدرة إعراب، كما أن الحركات الظاهرة في آخر (زيد) إعراب [5] قالوا والإعراب يبين المعنى وهو الذي يميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين ، بدليل قولك: ما أحسن زيدا ولا تأكل

---

[1] ابن منظور، المرجع السابق، ص 588.

[2] أبو البقاء عبد الله بن الحسين العبكري . التبيان في إعراب القرآن ، ط1، ج1، دار الفكر – بيروت- لبنان، 1418هـ/1991م، ص03.

[3] المرجع نفسه، ص 03.

[4] ابن هشام الأنصاري . شرح شذوذ الذهب ، ص 54.

[5] ابن هشام الأنصاري، المرجع نفسه، ص 54.

السمك ، ونشرب اللبن ، وكذلك فرقوا بالحركات وغيرها بين المعاني فقالوا : مفتح للآلة التي يفتح بها ومفتح لموضع الفتح.[1]

الإعراب هو توارد المعاني المختلفة على الكلام بسبب التركيب فإنها تستدعي ما ينصب دليلا على ثبوتها.[2]

المطلب الثاني: المعرب من الكلم و موقع الإعراب منه.

لما كانت فائدة الإعراب هي الإبانة عن المعاني المختلفة التي تعرض للكلمات حين استعاله في التراكيب كات الأصل في الأسماء أن تعرب باتفاق لأنها تعتورها معاني الفاعلية والمفعولية و الإضافة و غيرها مما يحتاج إلى الإعراب في فهمه، في حين أن الأصل و الواقع في الحروف أن تبنى باتفاق، لأنه لا يعتورها معان تحتاج إلى الإبانة و الإيضاح.

أما الأفعال فحقها البناء –كذلك– إلا الفعل المضارع فقد اتفقوا على إعرابه عند خلوه من نون النسوة و نون التوكيد المباشرتين، و لكنهم اختلفوا في هذا الإعراب، أهو بالأصالة أم هو بالتبعية، فذهب البصريون إلى الفعل المضارع إنما أعرب لمشابهته لاسم الفاعل و ليس لدلالته على المعنى، حيث يقع موقع اسم الفاعل فيكون خبرا و حالا وصة و تدخل عليه لام الابتداء فضلا عن حركاته و سكناته، و يقبل التخصيص بالمستقبل بالسين و سوف كما يقبل التخصيص بأداة التعريف.[3]

و ذهب الكوفيون إلى أن المضارع معرب بالأصالة بكونه تتعاوره معان متشابهة تحتاج في تمييزها إلى إعراب، في نحو: (لا تأكل السمك و تشرب اللبن) و ذلك بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه

---

[1] الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، مطبعة الحلى، مصر، 1959م، ص ؟؟ظ؟؟؟؟

[2] تاح الدين محمد بن محمد بن أحمد الأسفرين . لباب الاعراب ، دراسة وتحقيق بهاؤ الدين الوهاب عبد الرحمان دار الرافعي –الرياض، ط1 1405هـ1984 ص 499.

[3] المرجع نفسه، ص 420.

فيحتمل أنه نهى عن الفصلين مطلقا أو الجمع بينهما أو النهي عن الأول وإباحة الثاني، فالجزم دليل الأول و النصب دليل الثاني و الرفع دليل الثالث.[1]

و نحو: (ما بالله حاجة فيظلمك) حيث يجوز أن تكون الفاء للسببية فينصب الفعل أو للعطف فيرفع الفعل[2] أما ابن مالك فقد وافق البصريين في القول بأصالة الإعراب في الأسماء و خالفهم في التعليل حيث أنه جعل إعراب الفعل بسبب دلالته على المعاني أيضا و جعل إعراب الإسم موجبا و لا يغني عنه سواه أما سبب إعراب & الفعل سبب مجوّز، و يمكن الاستغناء عنه بوضع إسم بدله لذلك كان الإعراب في الأسماء أصلا و في الأفعال فرعا [3] غيران أبا البقاء العكبري مال إلى رأي البصريين وجعل إعراب المضارع لتمييز المعاني معاني الحروف العطف و ليس لتمييز معاني الفعل، فإعراب الفعل لا يتوقف عليه معنى، بل المعنى يحصلل بالقرائن [4]، ولكن أي معنى هذا الذي يحصل بالقرائن؟ فإن كان يريد المعنى لدلالي أو المعنى الصرفي للفعل فإن ذلك ليس من مهمة الإعراب و إذا كان يريد إن الإعراب يوضح معاني حروف العطف و غيرها مما يدخل على الفعل المضارع فقد وضح معاني تكتنف الفعل و هذه مهمته الأساسية.

أما أبو حيان فرأيه مفاده أن البحث عن أصالة الإعراب في المضارع من عدمها ليس فيه كبير منفعة.[5]

المطلب الثالث: موقع الإعراب من الكلمة.

إذا نظرنا إلى الواقع اللغوي و إلى الكلمات المعربة نجد أن الإعراب يقع على الحرف الأخير من الكلمة أو ما في حكمه و هذه ظاهرة لغوية تواترت عن العرب و لكن حب إلتماس العلل دفع

[1] تاج الدين محمد بن أحمد الأسفرين، لباب الإعراب، ط1، دراسة وتحقيق بهاء الدين، دار الرباعي، الرياض، ص 430.
[2] المرجع نفسه، ص
[3] أبو القاسم الرباحي، الإيضاح في علل النحو، دار النفائس،
[4] أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، ط3، مكتبة الآداب، القاهرة، ص 91.
[5] أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، ص 414.

النحاة إلى إلتماس علة لهذه الظاهرة و البحث عن السبب في قوعها آخر الكلمة دون وسطها أو أولها.

فقال بعضهم: إن الإعراب أتى به للدلالة على وظيفة الكلمة في التركيب و عليه فإنه من الواجب التلفظ بالكلمة أولا حتى تعلم حقيقتها ثم يأتي بما يدل على حالتها و وضعها في الجملة.[1]

و قال آخرون: إنما وقع الإعراب آخر الكلمة لأن أولها تلزمه الحركة بوصف الأول متحركا لأن العرب لا تبدأ بساكن و لا يجوز اجتماع حركتين في حرف واحد، فلما فات وقوعه أو لم يجعل وسطا لأن الأوساط أوساط الكلمات مختلفة من ثلاثية و رباعية و خماسية...إله، فلما فات ذلك جعل آخرا بعد كمال الإسم ببنائه و حركاته [2]، و من مجموع الآراء نخلص إلى أن موقع الإعراب لم يكن بعد عصر التدوين إنما عرف عن العرب بالصيغة التي ألفها العربي منذ لاك لسانه لغة القرآن و بقيت بالصورة المثلى و تبقى ما بقي الليل و النهار بوصفها لغة القرآن الكريم الذي يأتيه الباطل من بين يديه و ى من خلفه.

[1] أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، دار النفائس، ص 86.

[2] المرجع نفسه، ص 86.

المبحث الثاني: أنواع الإعراب وعلاماته.

المطلب الأول: أنواع الإعراب في اللغة العربية.

قسّم الدارسون العرب الإعراب إلى أنواع، وجاءت هذه الأنواع نتيجة لفهمهم للإعراب، وهو الفهم الذي سبقت الإشارة إليه وقد تعدّدت تلك التقسيمات، وكان كلّ دارس يتّبع أسسًا معيّنة يعتمد عليها في تقسيمه الإعراب. ويمكن ملاحظة خمسة تقسيمات ينطلق كل تقسيم منها من فهم خاص للإعراب. ويبدو أنّ سبب الاختلاف بين تقسيم وآخر يعود إلى اختلاف الرؤية التي يحدّدها كل واحد منهم في تصوّره للإعراب؛ وكأنّ كل دارس قد لاحظ جانبًا معيّنًا وبنى عليه تقسيمه.

ويمكن إجمال تلك التقسيمات فيما يأتي:

1. تقسيم الإعراب على أساس ظهور العلامة الإعرابية أو اختفائها: كالإعراب الظاهر، والإعراب المقدّر، والإعراب المحلّي، والإعراب المحكي.
2. تقسيم الإعراب وفق الحالة الإعرابية، واختلافها من جملة لأخرى: كإعراب الرفع، وإعراب النصب، وإعراب الجرّ، وإعراب الجزم.
3. تقسيم الإعراب وفق الإدراك العقلي للقواعد المستخدمة أثناء الكلام: كالإعراب الحدسي، والإعراب الإدراكي.
4. تقسيم الإعراب بناء على طريقة تناوله، ومنهج دراسته وتعليمه، وأسلوب مناقشة قضاياه: كالإعراب النظري، والإعراب التعليمي، والإعراب التطبيقي.
5. تقسيم الإعراب على أساس دلالي يرتبط بأداء المعنى وفهمه: كالإعراب الشكلي، والإعراب الدلالي، والإعراب الشكلي/الدلالي.

والاختلاف بين تلك التقسيمات نابع من اختلاف المدخل الذي نُظِر من خلاله إلى الإعراب، نُظر في هذا التقسيم إلى ظهور العلامات الإعرابية أو اختفائها على آخر الكلمات المعربة، وقسّموا الإعراب بناءً على هذا الأساس؛ فسمّوا الإعراب الذي يظهر على الكلمات المنتهية بحروف صحيحة بالإعراب الظاهر، في حين سمّوا الإعراب الذي يجري على الكلمات التي لايصلح آخرها لظهور الحركة

الإعرابيّة عليه بالإعراب المقدّر [1]. وأضاف بعضهم نوعين آخرين هما: الإعراب المحلّي، والإعراب المحكي، منطلقين من أساس آخر، هو نوع الكلمة التي تكون موضع الإعراب، فإن كانت معربة فإعرابها ظاهرة أو مقدّر، وإن كانت مبنيّة فإعرابها محلي، وإن جاءت الكلمة أو الجملة على هيئتها دون تغيير كان إعرابها محكيًّا[2].

ويمكن القول إنّ الأساس الذي يشمل تلك الأنواع كلّها هو النظر إلى الكلمة من جهة موقعها الإعرابي؛ فإن كانت صورتها متأثّرة بالعوامل الداخلة عليها فهي إمّا أن تكون معربة وإمّا أن تكون مبنيّة، فإن كانت معربة فإعرابها يكون ظاهرًا أو مقدّرًا، وإن كانت مبنيّة فإعرابها محلّي. وإذا كانت صورة الكلمة غير متأثّرة بالعوامل الداخلة عليها فيرد اللفظ كما هو دون تغيير فإنّ إعرابها إعراب محكيّ.

واختلاف الباحثون في تلك الأنواع، فمنهم من أقرّها وأكّد وجودها، وبيّن ضرورة تعليمها، ومنهم من أنكرها ورفض تعليمها، وقد كان النوع الأول محلّ اتفاق بينهم، بل قصر بعضهم الإعراب عليه، في حين كانت الأنواع الأخرى موضع نقاش واختلاف.

وعمومًا فأنواع الإعراب في هذا التقسيم هي:

الإعراب الظاهر.

هو ما تظهر العلامة الإعرابية بمختلف أنواعها على آخر الكلمات فيه؛ وذلك أن الكلمات التي يظهر عليها هذا الإعراب تكون معربة وصحيحة الآخر. وقد سُمّي أيضًا بـ "الإعراب اللفظي" [3]، وهو يقابل النوعين الآخرين من الإعراب وهما الإعراب التقديري، والإعراب المحلّي.

---

[1] د. عبده الراجحي، التطبيق النحوي ،بيروت: دار النهضة العربيّة، 1988م، ص21، 28.

[2] عصام نور الدين ، الإعراب والبناء ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ص 127.

[3] عصام نور الدين ، الإعراب والبناء ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ص 160.

وقد أشار إلى هذا النوع القائلون بأنّ الإعراب تغيّر آخر الكلمة في الجملة لاختلاف العوامل الداخلة عليها، وكذلك القائلون بأنّ الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة المعربة؛ فلا يتم تغيّر آخر الكلمة إلا بظهور العلامة الإعرابية وهي المقصودة بالأثر الظاهر.[1]

وينحصر اختلاف الدارسين في هذا النوع في أنّ بعضهم يعدّد أنواعًا أخرى للإعراب إضافة إلى هذا الإعراب كما فعل عبدالمتعال الصعيدي [2]، وجميل علّوش، وغيرهما، في حين يقصر بعضهم الإعراب على هذا النوع دون غيره؛ لأنّ مفهومه للإعراب هو ظهور العلامة الإعرابيّة، فإن لم تظهر فليست الكلمة معربة.[3]

الإعراب المقدّر:

هو الإعراب الذي لاتظهر فيه العلامات الإعرابيّة على آخر الكلمات، وهو مقابل للإعراب الظاهر. وقد عرّفه عصام نور الدين بأنّه "الأثر غير الظاهر الذي يجلبه العامل على آخر الكلمة المعربة، والتي لا يصلح آرها لظهور علامة إعراب عليه... فتكون العلامة الإعرابيّة مقدّرة؛ لأنها غير ملحوظة".[4]

وقد تباينت آراء الباحثين العرب في هذا النوع من الإعراب بين مقرٍّ بوجوده، ورافض له. ومن القائلين بضرورة وجوده عبد المتعال الصعيدي، وعباس حسن، وجميل علّوش، وعصام نورالدين، وعبده الراجحي؛ على أنهم مختلفون في تعيين الكلمات التي يجري عليها التقدير، وهم متباينون في قصر التقدير على الحركات الإعرابية أو شمولة لجميع العلامات الإعرابيّة.[5]

ومن الذين رفضوا هذا الإعراب وأهملوا دراسته إبراهيم مصطفى فلم يشر إليه، ولم يتحدّث عن الكلمات التي لاتظهر عليها حركتا الضمة والكسرة؛ لأنّ القول بهذا النوع ينقض الفكرة التي ذهب

---

[1] عبد الرحمان أيوب ، دراسات نقدية ، ص44.

[2] عبد المتعال الصعيدي ،النحو الجديد ، ص240.

[3] نورالدين، الإعراب والبناء، ص102.

[4] انظر ، الإعراب والبناء، ص ص161، 165.

[5] الإعراب والبناء، المرجع السابق، ص 49.

إليها في الإعراب[1]. وكذلك دعا تمّام حسّان في كثير من أبحاثه إلى رفض الإعراب التقديري وتابعه محمد حماسة عبد اللطيف، ومحمد صلاح الدين بكر، وراسم الطحان.

الإعراب المحلّي:

يكون في الكلمات المبنيّة التي تشغل موقعًا إعرابيًا، ولا تظهر عليها العلامة الإعرابية ولا تقدّر، لأنها كلمات غير معربة لفظًا لا محلاً، ويكون الإعراب المحلي كذلك في الجمل التي تشغل موقعًا إعرابيًا، لأن الجمل لا توصف بالإعراب أو البناء.

ويمكن تعيين تصوّر الباحثين العرب لهذا النوع في ثلاثة مواقف هي:

1. منهم من أقرّ بأهميته وأنه لا غنى عنه ولا يمكن إغفاله، كما لايمكن إغفال الإعراب التقديري؛ لصعوبة ضبط توابعهما –مثلاً– بغير معرفة الحركة المقدرة أو المحلية ومن هؤلاء عباس حسن، وجميل علوش.
2. ومنهم من دعا إلى اختصاره ودمجه مع الإعراب التقديري، ليكونا إعرابًا واحدًا، كما قال بذلك عبد المتعال الصعيدي.
3. ومنهم من دعا إلى إلغائه والاستغناء عنه، والاقتصار على الإعراب الظاهر دون غيره من الأنواع الأخرى، كدعوة تمام حسّان في كثير من دراساته، إذ يرى ضرورة إطراح الإعراب التقديري والإعراب المحلي[2]، ودعوة محمد حماسة عبد اللطيف كذلك .

الإعراب المحكي:

وهو أن يرد اللفظ على هيئته من غير تغيير، دون مراعاة للعوامل الداخلة عليه، وقد يكون اللفظ المحكي مفردًا أو جملة أو شبه جملة. وقد أنكر بعض الدارسين هذا النوع من الإعراب، خاصة أولئك

[1] د. عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية ، ص 292.

[2] ا د. عبد اللطيف، المرجع السابق ، ص 49.

الذين نادوا بإلغاء الإعرابين التقديري والمحلّي، لأنهم يرون أنّ هذه الأنواع أشبه بالفلسفة العقيمة التي لاتفيد الدارس شيئًا. على أنّ جميل علّوش شدّد على أهمية عرض تلك الأنواع ومن ضمنها الإعراب المحكي؛ لأننا نجد في اللغة شواهد عديدة تؤيد تلك الأنواع وتؤكد أهميّة دراستها، وأنّه لايمكن إغفالها.[1]

المطلب الثاني : علامات الإعراب.

استعمل العرب للدلالة على المعاني نوعين من العلامات الإعرابية :

علامات أصلية :

وهي الحركات الثلاثة : الضمة والفتحة والكسرة ثم السكون ، وقد اصطلح البصريون على تسمية أنواع الإعراب بالرفع والنصب والجر والجزم ، وعلى ذلك للفرق بين العلامات الإعرابية المتغيرة والبنائية والثابتة فوقعت الكفاية في التفريق بهده الألفاظ وأغنت عن أن يقول: ضمة حدثت بعامل أو فتحة أو كسرة حدثنا بعامل فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار.[2]

أما الكوفيون فلم يلتزموا بهده التفرقة وأطلقوا ألقاب الإعراب على البناء وبالعكس ، فالرفع والنصب للأسماء والأفعال والجر خاصة بالأسماء ، والجزم خاص بالأفعال ، وقد علل سيبويه خلو الأسماء من الجزم بتمكنها ولحاق التنوين بها فلو جزمت لذهبت الحركة وترتب على ذلك ذهاب التنوين ، فيكون في ذلك إجحاف بالاسم ،كما علله بأن " الفعل أثقل من الاسم والحركة أثقل من السكون فأعطى الثقيل للخفيف والخفيف للثقيل "3 بذلك قال أكثر الكوفيين ، وقال آخرون :" إنما لم يدخل الجزم في الأسماء لأن عوامل الجزم لا تدخل عليها ولا يصح لها معنى" 4 وهذا التعليل أكثر

[1] أنظر ، الإعراب والبناء ، ص 166

[2] بعبش بن علي بن بعبش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنبرية، ص 82.

قربا من الواقع اللغوي وأدنى إلى القبول بما سبقه، وبدلك يعلل لخلو الفعل المضارع من الخفض لأن الخفض لو كان فيه إنما يقوم بالإضافة ، إدا ليس هناك من عوامل الخفض ما يدخل على الفعل إلا الإضافة ، والإضافة إما تكون للملك أو الاستحقاق والأفعال لا تمتلك شيئا ولا تستحقه فلا يكون فيها حقيقة وإذا لم فيها إضافة لم يكن فيها خفض .

والإعراب بهده العلامة الأصلية ظاهرة ومقدرة لا يشمل معظم الكلمات العربية كالأسماء المفردة المعربة صحيحة ومعتلة لجموع التكسير ، وجمع المؤنث في الرفع والجر كالفعل المضارع المعرب صحيحا أو معتلا في غير الأمثلة الخمسة .

علامات فرعية:

وهي تتكون من حروف وحركات وحذف تتوب عن العلامات الأصلية فالألف والواو وثبوث النون عن الضمة والألف والياء والكسرة للنيابة عن الفتحة والفتحة والياء تنوبان عن الكسرة والحذف ينوب عن السكون ولكل من هذه العلامات مواضع مشتقات في كتب النحو .

وإنما عد النحويون الحركات أصلا في الإعراب لأنها أقل وأخف وبها يوصل إلى الغرض ، فلم تكن هناك حاجة إلى تكلف ما هو أثقل منها ، ولذلك كثرت في بابها وقدر غيرها بها ولم تقدر هي به1 ثم هي أبين في الدلالة على المعنى المقصود بالإعراب لظهور زيادتها على بنية الكلمات وعدم تدخلها في الدلالة على مفهومها بخلاف الحرف كالألف في المثنى و أو الجمع فإن لهما دخلا في الدلالة على مفهوم الكلمة إذا سبقوهما يختل المفهوم والعلامة التي تختص بالدلالة على المعنى لا تعدداه إلى غيره اقوي من علامة تشعر به مع دلالتها

ولا أدلة على ذلك من إن كثيرا مما يعرب بعلامات فرعية يرجع به إلى الأصل في كثير من الأحيان ،

فالممنوع من الصرف يرجع إلى الجر بالكسرة إذا أضيف أو اقترن ب "ال" أودعت إلى ذلك ضرورة مناسبة والأسماء الخمسة تعرب بالحركات الظاهرة إذا جردت من الإضافة أو بالحركات المقدرة إذا أضيفت غلى ياء المتكلم بل وهناك لغة تعربها بالحروف مطلقا وكذلك "كلا وكلتا" إذا أضيف إلى اسم ظاهر وقد أجاز الكوفيون نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة فيرجع ذلك إلى الأصل في النصب من ذلك كله تبين لنا أن النحاة كانوا على حق عندما وصفوا بعض العلامات بالأصالة ووصفوا بعضها بالفرعية وفرقوا بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء فكل ذلك يدل على دقة البحث وعمق التصور وسلامة الذوق لان فعلهم هدا يساعد على الفهم ويعين على التوضيح ويقرب الحقائق إلى الأذهان مما يعد بحق ميزة تستحق الثناء يدعي إلى إلغائها والاستغناء عنها أو عن بعضها كما وقع في بعض مشروعات التيسير للنحو في العصر الحديث.[1]

المطلب الثالث: التنوين وأنواعه.

تعريفه

هو في الأصل مصدر نونت الكلمة أي أدخلت عليها نونا. [2] وفي الاصطلاح ((إلحاق أخر الكلمة نونا ساكنة تثبت في اللفظ دون الخط لغير توكيد فخرج نون "حسن" و " من "و" لم يكن لأنها أصلية ، ونون "ضيفن"و "رعشن" لتحركها ، ونون "منكسر" و "إنكسر"لأنها لم تلحق الأخر ، ونون نحو : "لنسعفن " و "ليكونن "لأنها للتوكيد))

وإنما لم يجعل للتنوين صورة في الكتاب في حالتي الرفع والجر لأن الكتابة مبنية على الوقف ، والتنوين يسقط في الوقف رفعا وجرا ويبقى في حالة النصب فيكتب ألفا.

أقسام التنوين :

[1] بعبش بن علي بن بعبش، المرجع السابق، ص 83.
[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة النون،

للتنوين أقسام متعددة أوصلها بعضهم إلى عشرة أقسام ، والذي يعني البحث أربعة فقط لأنها اختصت بالاسم واشتهر استعمالها فيه لإفادة بعض المعاني وهي : تنوين التمكين ، وتنوين التنكير، وتنوين العوض، وتنوين المقابلة ،وسيفصل البحث في الأنواع الأربعة كما يأتي:

أولا تنوين التمكين:

وهو اللاحق لأسماء المعربة المنصرفة إشعارا ببنائها على أصلها و أنها لم تشبه الحرف فتبنى ولا الفعل فتمنع من الصرف ، فضلا عن كونها لم تدخل تلك العلامة على الفعل لعدم أصالتها في الإعراب ، وكذلك الممنوع من الصرف ، فضلا عن كونها لم تدخل تلك العلامة على الفعل لعدم أصالته في الإعراب ، وكذلك الممنوع من الصرف لم تدخل علبه لشبهه بالفعل.[1]

إذن التنوين هنا يدل على خفة الاسم وتمكنه في الإعراب وتركه علامة على ثقل الكلمة ومن ثم فلا يدخل الفعل ولا ما أشبهه ولا الحروف وما أشبهها من المبنبات ، وقد قال بهذا الرأي سيبويه وجمهوره النحويين .[2]

أما السهيلي فقد سخر من هذا الرأي وانك ران يكون شبه الاسم بالفعل مانعا من صرفه فقد يكون الاسم مضارعا للفعل لفظا ومعنى وعملا ورتبة وهو مع ذلك يدخله الخفض والتنوين نحو ، ضارب ، فان فيه لفظ الفعل ومعناه ويعمل عمله وهو تال للاسم ووصف له.[3]

ثم يقول : أما دعوى الثقل الناشئة عن العجمة أو التأنيث أو الجمع و أنها السبب في منع الصرف فغير مسلمة لأننا نجد من الألفاظ الثقيلة في الحس أو النفس ما ينصرف نحو فرزدق ومسحنكك ، ونو هم وغم وبلاء بينما تمنع ألفاظ لطيفة حسا ومعنى نحو : زينب وسعاد وحسناء ... فهذا الثقيل منصرف وهذا الخفيف غير منصرف . وإذا كان كذلك فالمانع من الصرف صرف

[1] أبو القاسم الزجاجي، المرجع السابق، ص 95.
[2] المرجع نفسه، ص 99.
[3] المرجع السابق، ص 98.

الأسماء استغنائها عن التنوين والأسماء علامة للتمكن كما ظنه قوم ، فان العرب لا تريد أن تشعر المخاطب بتمكن اسم ولا تمكن معنى تحتاج إلى بيانه .[1]

والسهيلي مسبوق بهذا الرأي الذي تحمس له ودافع عنه بقوة فقد نقله الزجاجي في الإيضاح عب بعض الكوفيين ثم نقله العكبري رافضا له بوصفه قولا باطلا من جهة أن المفرد مطلقا يصح السكوت عليه منونا وغير منون يقول : هذا محمد ، ومررت بأحمد بخلاف المضاف فانه محتاج إلى ما بعده فلا يصح السكوت عليه ، وكذلك فان الاسم الذي لا ينصرف يستعمل مفردا ولا ينون نحو : هذا احمد مقبلا ، وهذه مساجد عامرة ، ففو كان المفرد لا يفصل بينه وبين المضاف إلا التنوين لزم أن لا يكون المفرد إلا منوّنا ويبعد أن يكون القائلون بهذا القول قد قصدوا ذلك ، ولكن إذا قلنا : أن التنوين علامة على انفصال الاسم بمعنى عدم إضافته إلى ما بعده و أنها علامة تطرد ولا تنعكس أي إن كل منون ليس مضافا إلى ما بعده وليس كل خال من الإضافة منونا ، إذا قلنا ذلك يبقى هذا القول صحيحا لان عدم اجتماع التنوين والإضافة أمر مسلم به حتى قال بعض الأدباء في معنى التنافر :

كاني تنوين وأنت إضافة فأين تراني لا تحل مكانيا[2]

وقال آخر:

حذفت و غير مثبت في مكانه كأني نون الجمع حين يضاف[3]

أما قوله (و لا متصل به) فنفى الاتصال كلية غير واضح لأن الوصف المشتق من الفعل المعتدي و الخالي من (ال) إنما ينصب مفعوله إذا كان مبهم الزمن أي بمعنى الحال أو الاستقبال و ذلك يلزمة و ذلك يلزمه التنوين نحو: (يا طالعاً جبلاً) و (أضاربٌ زيدٌ عمراً).

و اعترضه السهيلي بأن شبه الفعل غير مانع من الصرف و تمثيله للمتشابه المنصرف بـ (ضارب) لا يلزم النحويين لأنهم اشترطوا في الوصف أن يكون على وزن أفعل غير مؤنث بالتاء و في العلم أن

[1] أبي القاسم عبد الرحمن، أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، ص 20.
[2] خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، ص 213.
[3] المرجع نفسه، ص 220.

يكون على وزن يخص الفعل أو يلقب فيه [1] لأن شبه الفعل وحده غير مانع من الصرف بل لا بد من أن تنضم إليه العلمية أو الوصفية بشروطها.

أولا: تنوين التنكير.

و هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتهما و نكرتهما، و قد خصه جمهور النحويين باسم الفعل سماعا و بالعلم المختوم بـ (ويه) قياسا [2] تقول اجتمعت بسيبوبة وسيبوبة آخر وكذلك نفطويه، وتقول: صهّ و صهٍ، و مهء و مهٍ، فإذا أردت النكرة نونت و إذا أردت المعرفة لم تنون، قال ذو الرّمة:

وقفْنَا و قلْنا عن أمّ سالم و ما بالُ تكلِم الدّيارِ البلاقعِ[3]

فقال إيه دون تنوين لأنه أراد استزادة من حديث معين فكأنه قال الاستزادة، وقد صوب النحاة هذا الاستعمال علما مع أن الأصمعي أنكره [4] أما تنوين نحو: رجل وفرس فقد قال ابن هشام: "إنه ليس للتنكير كما يتوهم بعض الطلبة بل هو للتمكين ولهذا لو سميت به رجلا بقي ذلك بعينه مع زوال التنكير".[5]

وقال الرضي: "وأنا لا أرى مانعا أن يكون التنوين واحدا للتمكين و التنكير معا، فرب حرف واحد يفيد فائدتين كالألف و الواو في "مسلمان و مسلمون"، فنقول: التنوين في – رجل– يفيد التنكير أيضا فإذا سميت به تمحض للتمكين"[6].

---

[1] بعبش بن علي بن بعبش، المرجع السابق، ص 39.

[2] بعبش بن علي بن بعبش، المرجع السابق، ص 39.

[3] محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضى على الكافية، جامعة قاريونس، ليبيا، ص 96.

[4] المرجع نفسه، ص 88.

[5] المرجع نفسه، ص 40.

[6] المرجع نفسه، ص 45.

ويمكن أن يقال: "إن التنوين يدل على التنكير حين يدخل على ما ليس من شأنه أن ينون كالمبنيات و الممنوع من الصرف في بعض أحواله، أو حين يدخل على الأعلام الواقعة بعد ألفاظ العموم كـ (رب، وكل) نحو: ربّ زيدٍ لقيته، ولكل فرعون موسى، لأن رب من خواص النكرات، (وكل) لا تضاف إلا إلى متعدد بحسب أنواعه أو أجزائه" [1] وقد قال يصرف كل ما زال عنه التعرف وكان سببا لمنعه مع التركيب أو العجمة أو العدل أو وزن الفعل أو ألف الإلحاق أو التأنيث بغير الألف أو زيادة الألف والنون، نقول، نقول: رب معد يكربٍ وإبراهيمٍ و عُمرٍ وأحمدٍ وأرطىً وفاطمةٍ وعمرانٍ لقيتهم[2]. فبهذه الأسماء هنا قد رجعت إلى أصلها في التنوين لزوال المانع منه، أما دلالة هذال التنوين على التنكير فليست قاطعة أو حتمية، ولذلك نجد النحاة يستعينون على إظهار معنى التنكير في هذه الأسماء بالأدوات الدالة عليه أو الموحية به كـ (كرب، وكل) ولم يؤدوا ذلك بدليل سمعي، والشواهد التي ورد فيها صرف ما لم ينصرف عللوها بالضرورة أو بمراعاة التناسب، ولم يشيروا إلى تغيير مدلولات تلك الأسماء المنونة من حيث التعريف و التنكير.

وهكذا فالتنوين يقترن بالنكرات كثيرا لأنه ليس فيها – غالبا- ما يمنع منه، ولكنه ليس بإمكاننا أن نقول: إن كل منون نكرة، ولا كل ما منع من التنوين معرفة، بل هناك نكرات منعت التنوين، وهناك معارف نونت، و لكل أسباب ذكرها النحاة.

و من هنا يبدو أن ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى من: "إن التنوين في المعرب أكثر دلالة على التنكير وأوسع استعمالا وإن حذفه أي ظاهرة على التعريف... وإن الأصل في العلم إلا ينون ولذلك في كل علم إلا تنونه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى التنكير وإرادة الإشارة إليه"[3]. يبدو أن ما ذهب غليه إبراهيم مصطفى غير صحيح لما فيه من التعميم فهو لا يطرد و لا ينعكس، فليس كل منون نكرة ولا كل ما لم ينون معرفة، صحيح أن العلم قد يدخل شيء من الإبهام بسبب تعد مسماه أو الاشتراك في مدلوله، وإن العرب شعروا بذلك فعرفوه بـ (ال) أو أضافوه،

[1] محمد بن الحسن الاستريادي، المرجع السابق، ص 45.
[2] المرجع نفسه، ص 258.
[3] المرجع نفسه، ص 240.

بل أوجبوا تعريفه بـ (ال) عند زوال هذا التعريف بالتثنية أو الجمع[1] ولكنهم فرقوا بين النكرة والمعرفة في الوصل فلا توصف إحداهما بالأخرى، وما ادعى فيه إبراهيم مصطفى أنه نكرة من الأعلام أو المعرفة من الأوصاف لم يقع في كلام العرب اعتباره أو معاملته على حساب ما ادعاه فلا يجوز أن نقول: قام محمد بطل، وماتت عاتكة أستاذةٌ، بل لا بد أن نقول: قام محمد البطلُ، وماتت عاتكة الأستاذة.

ولو كان الإسم الخالي من التنوين معرفا لما جاز أن توصف به نكرة في **قوله تعالى: "فَعِدَّةٌ مِن أَيَّامٍ أُخَرَ)**،[2]، أو يوصف بالنكرة كما في **قوله تعالى: "لَقَد نَصَرَكُمُ الله فِي مَوَاطِنَ كَثِيرة"** [3] وأيضا فإن النكرة والمعرفة مختلفان في الوضوح و الإبهام ولكن القرآن الكريم استعمل الأعلام منونة وغير منونة وهي على درجة واحد من الوضوح و التحديد **قال تعالى: "وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَد كَذَّبَت قَبْلَهُم قَومُ نُوحً وَعَادٌ وَثَمُودُ وَقَومُ إِبْرَاهِيمَ وَقَومُ لُوطً وَأصحَابُ مَدينَ"** [4]، **وقوله تعالى: "وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقوبَ كُلاًّ هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي المُحْسِنِينَ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَ وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَالِحِينَ وَإِسْمَاعِيلَ وَاليَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلاًّ فَضَّلْنَا عَلَى العَالَمِينَ"** [5]، جمعت ثمانية عشر علما من أعلام الأنبياء بعضها منون، وبعضها غير منون وهي على درجة واحدة من الوضوح والتحديد، ولو كانت الأعلام المنونة فيها معنى التنكير لكان "محمد رسول الله صلى الله عليه و سلم" غير محدد المعنى وذلك واضح البطلان.

نعم الأصل في التنوين يكون للتنكير، وما أدخلوه في الأعلام فالمراعاة أصلها الذي نقلت عنه، فالمرتجل و المعدود و الأعجمي –الزائد على ثلاثة أحرف ولم يستعمل في هذه اللغة إلا علما– كل ذلك لا ينون، وكذلك المنقول مما لا ينون نحو يزيد ويشكر وأحمر وأبيض وثلاث ورباع إذا سميت بها.

---

[1] محمد الحسن الاستراباذي، المرجع السابق، ص 258.

[2] البقرة: الآية 184.

[3] التوبة، الآية 24.

[4] الحج: الآية 41، 44.

[5] الأنعام: الآية 82، 86.

وإنما ينون من الأعلام ما كان قبل التسمية به منونا نحو: أسد ونمر وسالم وغانم وزيد وعمر وخالد، يتركونه على أصله منونا لأنهم وإن نقلوه عما وضع له ففي أنفسهم إلتفاتات إلى تلك المعاني لأنهم قد اعتادوا أن ينطقوا بتلك الأسماء مصادر وأوصافها منونة، فلما نقلت إلى العملية جرى اللسان بها منونة على حسب العادة، ولا من نطق بهذه الألفاظ منونة عسر عليه أن يحترز من التنوين بعد النقل"[1] ولابن جني تعليل يجد فيه مسوغا مفاده إنما نونوا الأعلام لمشابهتها للنكرات بخلوها من علامة تعريف ظاهرة كما صرفوا من الجمع ما ضارع الواحد ببنائه نحو: كلاب، وشيوخ، لأنها ككتاب وخروج[2]، وهكذا التمس النحاة هذه التعليلات و الأسباب لكل منون أو غير منون وبقيت الأعلام المنونة معارف والنكرات غير المنونة نكرات مسايرة للواقع اللغوي وحفاظا عليه واقتداء به دون تعسف في التأويل أو إغراق في الخيال.

ثالثا: تنوين العرض.

وهو اللاحق لبعض الأسماء عوضا إما لأنها حذف منها من حرف أو أضيف إليها مفردا أو جملة، فيكون عوضا عن حرف في نحو: جوار وليال فإنه عوض من الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين بعد حذف حركتها حيث الكلمة نقصت بنيتها فجيء بالتنوين عوضا عما حذف منها ولولا ذلك لم تنون لأنها على صيغة منتهى الجموع و هي لا تنون في معرفة ولا نكرة، ويكون عوضا عن مضاف إليه مفرد في كل وبعض إذا قطعتا عن الإضافة، ويكون عوضا عن جملة وذلك في –إذ–، فحذفت الجملة المضاف إليها للعلم إليها بها وجيء بالتنوين عوضا وكسرت الذال للساكنين[3].

وقد نقد بعض المحدثين القول بتنوين العوض ولم ير له وجها، ورأى أن الأوفق أن يقال : "إن التنوين يأتي عند عدم وجود جملة تالية للكلمة: (حينئذ وبعدئذ) وسواها أو عند وجود إسم بعد (كل وبعد)".[4]

---

[1] أبي القاسم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 27.
[2] ابن جني، الخصائص، ص 240.
[3] عبد الرحمن محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 18.
[4] المرجع نفسه، ص 18.

وهذا عين ما قاله النحاة، فالتنوين إنما وجد عند عدم مجيء تلك الكلمات أو الجمل في المواضع المشار إليها وكلمة (تعويض) يمكن التنازل عنها وإن كانت اصطلاحا وتقريبا إلى الأذهان ثم يقول: "وإذا صح قول النحاة بالتعويض في الحالة الأولى فإني أراهم غير موفقين في القول بها في الحالة الثانية، وذلك لأن التنوين في (كل وبعض) ينبض (كذا) إن يكون تمكين، وإذا صح أن نقول: إن التنوين في لفظ (كل وبعض) للتعويض فلماذا لا نقول: إن التنوين في لفظ (كتاب) كذلك حيث ينون عند عدم الإضافة ويمنع من التنوين معها".[1]

والقول بأن التنوين في (كل وبعض) للتمكين مما قال به النحويون حيث رجحه ابن يعيش، وحكاه ابن هشام وحققه الأشموني [2] وحيث أن تنوين (كل وبعض) معاقب لإضافة لازمة لا يصح المعنى دون مراعاتها فلا غرابة في تسميته تنوين عوض لأن المضاف إليه وإن لم يلفظ به مقصود فلا بد من وجود دليل عليه إذ حذف بخلاف ما اعترض به تنوين (كتاب) وإنه معاقب للإضافة لأن تلك غير فإذا قطع عنها ونون لم يكن هناك مضاف إليه يراعي لا لفظا ولا معنى.

ثم يتحدث عبد الرحمن أيوب عن التعويض في نحو: (جوار وغواش) ويرفض هذا التلفيق التافه – على حد تعبيره– ويقول: "كان من الممكن للنحاة أن يقولوا: إن التغيير الذي حدث في (جوار وغواش) قد خرج بها عن صيغة منتهى الجموع فنونت)" [3]، وهذا القول هو للنحاة أيضا فقد نقله ابن هشام في المغني عن الأخفش واعترض عليه بأن الحرف هنا عارض والمحذوف منوي بدليل أن آخر الكلمة بعد الحذف لم يحرك بحسب العوامل[4] في القراءات المتواترة وفي الشائع من كلام العرب.

رابعا: تنوين المقابلة.

ويكون في جمع المؤنث السالم مقابلا للنون في جمع المذكر السالم التي هي في مقابلة تنوين المفرد وإنما سمي تنوين مقابلة لأنه لو كان للتمكين لم يدخل في ما يستحق المنع من الصرف نحو (عرفات)

[1] المرجع نفسه، ص 18.
[2] ابن بعبش بن علي بن بعبش، المرجع السابق، ص 31.
[3] عبد الرحمن أيوب، المرجع السابق، ص 17.
[4] ابن بعبش، المرجع السابق، ص 34.

ولو كان للتنكير لم يدخل في الأعلام، وليس هو عوضا عن مضاف إليه ولا للترنم، فلم يبقى إلا أن يقال: هو في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر لأن هذا معنى مناسب، والتناظر بينهما من وجه آخر حيث حملوا النصب على الجر في جمع المؤنث كما في جمع المذكر فالنون في جمع المذكر قائمة مقام التنوين الذي في المفرد في المعنى الجامع لأقسام التنوين و هو كونه علامة لتمام الإسم وليس في النون معنى من معاني التنوين الأخرى فكذلك التنوين الذي في جمع المؤنث علامة لتمام الإسم فقط وليس فيه معنى آخر من معاني التنوين، وذهب جار الله الزمخشري إلى التنوين في جمع المؤنث تنوين صرف وتمكين وليس للمقابلة عندما ذكر أقسام التنوين [1] لأنه في رأيه تنوين تمكين واعتذر عن وجوده في **قوله تعالى: "فَإِذَا أَفَضْتُم مِنْ عَرَفَاتٍ"** [2] بضعف التأنيث حيث إن تاء التأنيث الحقيقية قد سقطت وهذه التاء للجمع، وهي مع ذلك تمنع من تقدير تاء آخر لاختصاصها بجمع المؤنث.[3]

وادعاء الزمخشري ضعف التأنيث هنا معارض بأن العرب تعاملها معاملة المؤنث فتعيد الضمير عليها مؤنثا فيما نقله عنهم سيبويه من قولهم: "هذه عرفات مباركا فيها"[4]واعترض عليه ابن المنير بأنه يلزمه إذا سمى إمرأة بمسلمات أن لا يصرفه وهو قول رديء،[5] أما الرضي فقد وافق الزمخشري في القول بأن هذا التنوين تنوين تمكين وعلل بقاءه فيما سمي به من هذا الجمع بأنه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وأصبح الكسر تابعا للنصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم إذ الكسر فيه متبوع لا تابع، وأيضا فإن خذف التنوين مما سمي به في بعض اللغات دليل على أن تنويه قبل التسمية تنوين صرف كما روي في قول أمرئ القيس:

تَنورتها من إذراعاتِ وأهلُها بيثربَ أدنى دارَها نظرٌ عالي[6]

---

[1] الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، ط3، دار المعرفة، ص 348.

[2] البقرة: الآية 198.

[3] الزمخشري، المرجع السابق، ص 388.

[4] نفسه، ص 381.

[5] محمد الحسن الاستراباذي، المرجع السابق، ص 48.

[6] سيبويه، الكتاب، ط3، ص 234.

بالكسر دون تنوين [1] "لأن بعض العرب يشبه التاء بهاء التأنيث ويشبه الألف قبلها بالفتحة فيمنعه من الصرف ويقول: (هذه قرشيات) علما لمؤنث بلا تنوين"[2]، وكما قال الأعشى:

تخيرها أخو عاناتَ شهراً ورجّى أوْلَها عاما فعاما[3]

بالفتح من غير تنوين.

ومع كل ما استدل به الزمخشري والرضي لتأييد رأييهما تبقى تسمية هذا التنوين تنوين مقابلة أقرب إلى الفهم لثبوته في العلم المؤنث (عرفات) بالتواتر، حيث أن (عرفات) مؤنثة في استعمال العرب كما ذكر سيبويه، ومعرفة بدليل عدم جواز دخول (ال) عليها فهي علم على مواضع متعدّدة ومتلازمة نزلت منزلة الشيء الواحد لما بانين وعامتين لجبلين تقابلين من الجبال العربية، وكذا جماديان للشهرين المعروفين، وأيضا فإن سيبويه قد سمع أكثر العرب ينونون (اذرعات) في بيت امرئ القيس المتقدم.[4]

ومع أن بعض النحويين قد قالوا: إن التنوين في جمع المؤنث للتمكين جاء بعض المحدثين ليعيب عليهم جميعا تسميتهم لهذا التنوين تنوين المقابلة ويقول: "أنّها افتراض لا مسوغ" ثم يتساءل: لماذا يتحتم وجود نون في صيغة جمع المذكر لوجود تنوين في صيغة المفرد؟ ولماذا لا توجد هذه النون في جموع الكثرة؟ ويهتم النحاة بأنهم سموه تنوين مقابلة هربا من التناقض لأن مفرد هذا الجمع لا ينون غالبا وقولهم بمقابلة النون في الجمع للتنوين في بالمفرد يقتضي أن يكون المفرد منونا دائما، وليس كذلك فقد يكون ممنوعا من الصرف كما لو جمعت أحمد على أحمدون.[5]

وهذه التأولات فيها كثير من المغالطة والتجاهل لأقوال النحاة وقواعدهم فوجدوا النون في جمع المذكر ضروري لبنيه لأنه إنما سمي سالما لسلامة بنيه المفرد فيه من التغير والحذف ومن لوازم بنية المفرد

---

[1] نفسه، ص 248.

[2] الزمخشري، المرجع نفسه، ص 348

[3]

[4] سيبويه، المرجع السابق، ص 233.

[5]

الذي يجمع هذا الجمع: التنوين لدلالته على معنى فيه من أمكنية أو تمام أو انفصال حسبما تقدم، ومن هنا لم توجد تلك النون في جموع التكسير لتغيير بنية المفرد فيها بالنقص أو بالزيادة أو بهما معا ولقبول كثير من صيغة للتنوين وذلك عند شبهها بصيغة المفردات أما قوله بأن مفرد هذا الجمع لا ينون في بعض أحواله فذاك صحيح غير أنه كان المانع له من الصرف العلمية مع سبب آخر فإن العلمية تزول عنه عند إرادة الجمع كما تقدم ويصبح قابلا للتنوين وكذلك في غيرها ما لم يمنع من ذلك مانع لفظي كألف التأنيث.

هذه هي أشهر أنواع التنوين وأهم معانيه، وقد تبين لنا من دراستها أن النحويين القدامى كانوا أقرب إلى الصواب في استشفاف المعاني من الظواهر اللغوية وفي تسميتها بأسماء مناسبة لوظيفتها ودلالتها، وإن كثيرا من المحدثين الذين يهاجمون النحويين إنما يهاجمون بآرائهم، ويخاصمونهم بحججهم أو يغالطون في عرض آرائهم فيظهرون ما يريدون ويخفون ما لا يريدون، حتى تظهر آراء النحويين مبتورة ومضطربة فيتسنى لهم انتقادها والتشهير بها.

الفصل الثاني
ظاهرة الإعراب بين
القدماء والمحدثين

المبحث الأول : الإعراب عند النحاة.

المطلب الأول : مذهب البصرة.

الحديث عن مذهب البصرة هو الحديث عن النحو العربي منذ نشأته ،حتى عصرنا الحاضر.فالذي لاشك فيه أن النحو بصورته المعروفة نشأ وتطور بصريا . فاللغويون البصريون كانوا أهل منطق وفلسفة لغوية ، واجتهاد في اللغة يستنبطون ويؤولون ويخرجون ويعللون ويصنعون الأحكام على حسب اجتهاداتهم .

وفي هذا الوقت انشغلت الكوفة بالفقه والقرآن وروايته رواية دقيقة حتى حظيت بمذهب أبي حنيفة وبثلاثة من القراء المشهورين أما البصرة فقد تركت هذه الموضوعات للكوفة واهتمت بوضع النظريات النحوية ، وبوضع نقط الإعراب في المصحف الكريم.

والبصرة إذن سبقت إلى وضع النحو منذ القرآن الأول للهجرة ،واستمرت جهود المدرسة عل أيدي أعلامها الأوائل : ابن أبي إسحاق الخضرمي وعيسى ابن عمر الشقفي ، وأبي عمرو بن العلاء ، ويونس بن حبيب وهذا ما جعل ابن سلام الجمحي يقول : إن أبي إسحاق أول من يعج النحو ومد القياس وشرح العلل[1] فهو بذلك يضعه في مرتبة واضع علم النحو واشتقاق القواعد.

وما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد أن البصرة عرفت في تاريخ النحو بأنها المدرسة التي وضعت القياس النحوي وأنها كانت تسعى إلى أن تكون القواعد مطردة اطرادا واسعا ومن ثم كانت تميل إلى طرح الروايات الشاذة دون أن تتخذها أساسا لوضع قانون نحوي.

إن ما ينبغي ذكره هنا هو أن عددا غير قليل من القضايا التي استقرت عليها المدرسة البصرية عير صحيح من الناحية اللغوية ، لأنها فسرته في ضوء نظر عقلي معين.

[1] شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، دار المعارف القاهرة –مصر– ط5 ، ص23.

ورغم ذلك فإن التعصب للبصريين ظل شديدا منذ القديم ، بل ظل موجودا عند عدد من الدارسيين المعاصرين وبخاصة في مواجهة النحو الكوفي .و سبويه يعد إمام البصرة وبه اشتهرت ومن مؤلفاته الكتاب وهو يمثل أهم آراء البصريين ، وقد نعتوه بقرآن النحو بمعنى أنه الكتاب الذي اتبعه النحويون ، رغم أن التغيير طرأ على النحو والخلافات الكثيرة عليه إلا أنه كان تغيرا بعيدا عن الجوهر.

وسبويه في كتابه لم يكن الوحيد الذي ساهم في تأليفه ، بل شاركه فيه كذلك أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي و يتضح في أسلوبه المبني على الحكاية حيث نجده يكثر من قوله : سألته ، أو قال ...

وللباحثين واللغويين أقوال في شأن الكتاب وقيمته المنزلة التي يتبوأها فهذا أبو عثمان المازني يقول :" من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب السبويه فليستح ....."[1].

فكل هذه الأوصاف والتعليقات التي مني بها كتاب سبويه إن دل على شيء وإنما يدل على قيمته العلمية وشرف صاحبه وسعة علمه ولهذا انكب عليه النقاد والباحثيين والمحللين بالدراسة والتحليل وكثرت حوله المشروحات والقيام بتعليمه.

ومن أشهرهم : أبو سعيد السيرافي ، والمبرد ، وعلى بن سليمان الأخفش ، والرماني ، وابن سراج وغيرهم.

المطلب الثاني : مذهب الكوفة.

لا تذكر البصرة إلا وذكرت معها الكوفة ، فقد كان لهما فضل في تأسيس النحو وتطويره ، بل لعل ازدهاره في مرحلته الأولى يرجع إلى ما كان بين المدرستين من تنافس ونقاش حاد ارتفع إلى درجة الخلاف حول كثير من ظواهر العربية.

[1] الدكتور عبده الراجحي ، دروس في المذاهب النحوية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ص 12.

والبصرة باعتبارها سابقة إلى وضع النحو ، إلا أن الكوفة مالبثت أن دخلت ميدانه ، على أن هناك حقيقة معروفة هي أن الكوفة تعلمت النحو من البصرة ، ثم بدات تتخذ لنفسها منهجا خاصا بها حتى تشكلت لها مدرسة متميزة ، حيث لا نكاد نجد مسألة من مسائل النحو إلا وفيها مذهبان، بصري وكوفي وبمقدورك معرفة رأي أحدهما إذا وقفت على رأي الآخرين وحدها.

كانت الكوفة مهجر كثير من الصحابة ، وازدهر فيها الفقه وكثرت رواية الأشعار والأخبار، على أن أهم مايميزها أنها كانت أكبر مدرسة لقراءة القرآن ومنها خرج ثلاثة من القراء السبعة وهم عاصم وحمزة والكسائي .

ومما لاشك فيه أن القراءات التي طبعت المدرسة الكوفية بطابعها في كثير من نواحي النشاط العقلي وبخاصة في النحو وبهذا يتضح أن الكوفة توسعت في الرواية وبأنها كانت تعتمد المثال الواحد لتجعله ظاهرة عامة بحث نستخرج منه القتعدة التي تراها صالحة للاستعمال.

ولعل ما عرف عن النحو الكوفي أنه لم يلق حتى الآن ما يستحقه من عناية الدارسين رغم أن كثير مما ذهب غليه الكوفيون اقرب إلى واقع اللغة مما ذهب إليه البصريون ، وقد كانت السمة الغالبة على النحويين الكوفيين أنهم درسوا المادة اللغوية على أساس وصفي بعيد عن التعليل الفلسفي . وكلمة الكسائي التي أوردها عبده الراجحي في ذلك مشهورة "حين سئل في مجلس يونس عن قولهم لأضربن أيَّهم يقوم : لم لا يقال : لأضربن أيّهم ؟ فقال : أي هكذا خلقت." [1] فعبارة (هكذا خلقت) هي جوهر المنهج الوصفي الذي هو أساس الدرس النحوي.

وكان للكوفيين مصطلحات خاصة بهم ساد بعضها النحو العربي كالنعت ، وعطف النسق، وظل بعضها الآخر منسوبا إليهم ،كمصطلح الخلاف وهو عامل معنوي كانوا يعتبرونه علة النصب في الظرف إذا وقع الخير مثل (خالد أمامك) ولكذلك مصطلح الصرف الذي اعتروه علة لنصب المضارع المسبوق بنفي بعد الواو والفاء و أو ، ونجدهم أيضا يسمون الفاعل فعلا دائما والضمير مكنيا ولا

[1] نقلا عن عبده الراجحي .دروس في المذاهب النحوية ، دار الطبع بيروت 1980، ص90.

النافية للجنس لا لتبرئة إلى غير ذلك من المصطلحات النحوية التي جاء بها الكوفيون ليخالفوا بها مصطلحات البصرة.

ومن أبرز أعلام مدرسة الكوفة نجد الفراء(ت 207هـ) الذي يعتبر بمثابة سبويه البصرة وكان رجال الكوفة قد بدأوا يأخذون النحو على رجال البصرة وأشهر هؤلاء أبو جعفر الرؤاسي ومعاذ الهراء اللذان أخذا النحو عن عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء ثم أخذ الكسائي النحو عن الرؤاسي وبعدها انتقل إنتقل إلى البصرة ليأخذ النحو عن الخليل وعند عودته يقدمه بصورة خاصة ومن ثم عمد الفراء إلى أخد النحو عن الكسائي مثل ما كان الأمر لسبويه بالنسبة للخليل ، فقد طور الفراء ما أخذه عن الكسائي حتى غدا منهجا واضح المعالم .

ومن أشهر كتب الفراء التي ذكرتها التراجم هو كتاب (معاني القرآن) الذي هدف صاحبه من خلاله إلى اتخاذ النص القرآني نموذجا للعربية يقيم عليه تحليله اللغوي ، وهو في هذا يقدم النحو الكوفي في أهم مصدر من مصادره جميعا.

المطلب الثالث: مسائل الخلاف بين البصرة والكوفة

ونعني بها ما كان بين البصرة والكوفة من خلافات أدت في بعض الأحيان إلى نوع من التعقيد الإعرابي ، والتمحل فيه بقصد أبرز كل من المدرستين بصفات منفردة ، مع كونهما تصدران من نبع واحد وهو كلام العرب المنتقي الفصيح .

ولقد كان لهذا الخلاف أثر كبير في كثرة المؤلفات النحوية ، وساهم كذلك في إثراء الدرس اللغوي، وفي تةسيع المجال لدارسي اللغة العربية وعلومها فيذكر الزبيدي [1] أن أبا جعفر النحاس قد وضع كتابا في اختلاف البصريين والكوفيين سماه (المقنع) ، وهو عنوان يدل على ما كان بين المدرستين من نزاع ونقاش حادين ، وعلى ما كان يذهب إليه كل فريق في إقناع خصمه.

[1] أبو بكر محمد ابن على الزبيري . طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم ، مطبعة السعادة مصر 1954، ص 240.

ويذكر صاحب (الفهرست) أن أبا الحسن بن كيسان قد ألف كتابا في المسائل على مذهب النحويين فينا اختلف فيه البصريون والكوفيون[1] وكتاب (الأشباه والنظائر) للسيوطي لا يخلو في كثير من مواضعه من أمثلة فيها خلاف، فنراه يعرض آراء الفريقين لم يرجح رأيا على آخر ، فكتب الخلاف بين المدرستين كثيرة تناولها الدارسون بالتحليل والتمحيص.

وما لابد الإشارة غليه هنا أن هذه المدارس لم تعد مقصورة على البصرة والكوفة، كانت هناك مدرسة بغداد والأندلس ومصر، ونستطيع القول أنها فروع للمدرستين لأنه في كثير من الأحيان أن كل مدرسة تتنصر لمذهب الكوفة أو البصرة، إلا أن هذا لا ينفي عنها وجود آراء واتجاهات خاصة في المسائل النحوية ومنه الإعراب.

والخلافات المدرسية هذه شملت جميع مسائل اللغة من نحو وصرف وحتى الحروف. بل حتى المنهج، وسنحاول الحديث عن المسائل المتعلقة بالإعراب، ودلك في عرض لآراء البصرة والكوفة مع إشارات طفيفة لآراء أخرى خارجة عن المذهبين ، وخاصة الأخفش الذي انفرد ببعض أرائه.

مسائل الخلاف بين البصــرة والكــوفة

إن من المسائل الإعرابية الهامة التي دار حولها الجدل طويلا بين البصرة والكوفة مسألة : التنازع الذي هو تنازع عاملين أو أكثر ، في معمول واحد وأكثر [2] وقد اكتست هذه المسالة طبيعة الخلاف في المختار في العمل ، أي أيهم أحق بالعمل الأول أم الثاني ، فالكوفيون يذهبون إلى أن الأول أولى به لتقدمه ، بينما يذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به لقربه منه.

فإذا أعلمنا الثاني – وهو مذهب البصريين – أضمرنا في الأول والعكس عند الكوفيين ومثال على ذلك : **جاء وجلس الطلبة** فالكوفيون يقولون : جاء فعل ماض و(الطلبة) فاعله أما جلس فهو فعل وفاعله ضمير مستتر .

---

[1] أبو بكر محمد ابن على الزبيري . طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم ، مطبعة السعادة مصر 1954، ص 240.

[2] نقلا عن الدكتور سليمان ياقوت ، ظاهرة الاعراب في اللغة العربية ، ص 137.

البصريون يقولون (جاء) فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر ، أما (جلس) فهو فعل وفاعله هو (الطلبة).[1]

ولقد استدل الكوفيون إلى ما ذهبوا إليه بطائفة من أشعار العرب كقول امرئ القيس :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال[2]

فأعمل الفعل الأول، ولو أعمل الثاني لنصب قليلا ، وذلك لم يروه أحد. أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على إعمال الفعل الثاني النقل والقياس[3]. أما النقل فمنه **قوله تعالى: "آتوني أفرغ عليه قطرا"**[4] فأعمل الثاني وهو افرغ . ولو أعمل الفعل الأول لقال : (أفرغه عليه).

أما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول ، والذي يدل على أن للقرب أثرا أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا : (جحر ضب خرب) ، فأجروا(خرب) على (ضب) . وعلى هذا أجمع جل البصريين وهو ما نراه أقرب للحقيقة لأنه الصواب في القياس، والأكثر في السماع، وجار في أسلوب القرآن الكريم .

ونجد كذلك من مظاهر الخلاف بين الكوفة والبصرة فكرة العامل التي يدور محورها حول عمل العوامل اللفظية والمعنوية ، فهذه العوامل يتجلى أثرها في الحركة الإعرابية في آخر الكلمة .

ولقد قال بالعوامل اللفظية والمعنوية جمهور النحاة من البصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين ، ولكن الخلاف كان في وظيفة العامل. ومن المسائل التي أوردها الأنباري في هذا المضمار في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) مسألة القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر [5] فالكوفيون ذهبوا

---

[1] ابن هشام الأنصاري شرح شذور الذهب ، ظبط يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1994م، ص 545

[2] بكري عبد الكريم ، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، ص 152.

[3] المرجع نفسه ، ص 153.

[4] سورة الكهف : الآية 96.

[5] كمال الدين أبي البركات الأنباري ، افنصاف في مسائل الخلاف ، قدمه حسن محمد ، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان– ط1 1998، ج1، ص 49.

غلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترفعان وذلك نحو (زيد أخوك) و(عمر وغلامك) وحجتهم في ذلك أنهم وجدوا أن المبتدأ لابد له من خبر، والخبر لابد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه ولايتم الكلام إلا بهما.

أما البصريون فذهبوا إلى أن المبتدأ يرتفع بالإبتداء ، وأما الخبر فاختلفوا فيه فيما بينهم، فذهب قوم إلى أنه يرتفع بلإبتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالإبتداء والمبتدأ معا.وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ. وحجة جمهورهم في ذلك هو التهري من العوامل اللفظية، وبقي ارتباطه بالعوامل المعنوية.

وفي مسألة القول في العامل في الإسم المرفوع بعد لولا : فقد ذهب الكزفيون إلى أن (لولا) ترفع الاسم بعدها ، نحو (لولا زيد لأكرمتك) وحجتهم في هذا أنهم جعلوها نائبة عن الفعل ، وقدروا ذلك ب : لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك ، فحذفوا الفعل للتخفيف وزادوا في مكانه (لا).[1]

أما البصريون فذهبوا إلى كونه مرفوعا بالابتداء .لأنه في رأيهم أن الحرف يعمل إذا كان مختصا، أي إذا كان دخوله مختصا بالاسم أو الفعل وهو ماينتفي مع (لولا) ، وإذا لم تكن كذلك وجب رفع الاسم بالابتداء ، وجعلوا يقدرون الجملة ب: (لو لم يمنعني زيد لأكرمتك) وقالوا: إنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يعطف عليها ب : (ولا) حملا على **قوله تعالى:"وما يسْتوي الأعْمى والبصير ولا الظُّلماتُ ولا النُور..."**.[2]

وقد اختلف النحويين كذلك في الفعل المضارع في علة إعرابه ، فكل فريق ساق براهينه للاحتجاج لمذهبه. فالكوفيون يذهبون إلى أنه أعرب لأنه قد دخلته المعاني المختلفة والأوقات الطويلة، أما البصريون فيردون العلة في ذلك إلى أن الفعل المضارع شابه الاسم من ثلاثة وجوه هي:

الوجه الأول :أن الفعل المضارع ينتقل من الشياع إلى التخصص ، كما هو الحال في الإسم.

---

[1] المرجع نفسه ، ص 74.

[2] سورة فاطر ، الية 20/19

الوجه الثاني : أن الفعل المضارع تدخل عليه لام الابتداء كالاسم .

الوجه الثالث : أنه يجري على اسم الفعل في حركته وسكونه.

وأمثلة ذلك كثيرة في الكلام الله وكلام العرب ، فالمضارع (يذهب) يصلح للحال والاستقبال أما إذا قلنا (سوف يذهب) فيتخصص للاستقبال ، وهو الحال نفسه عند الاسم عندما ينتقل من التعريف كقولنا (رجل) للتعميم ، و(الرجل) للتخصيص والرأي الأخير هو ما نراه مناسبا للاحتجاج للفعل المضارع ، فكلمة (مضارع) تحمل في معناها معنى التشبيه أي أنها تشبه حالة من الحالات الذي هو الاسم .

وقول الكوفيون بأن الفعل المضارع تدخله المعاني المختلفة فالحروف كذلك تدخلها المعاني المختلفة كالهمزة التي تأتي للاستفهام ، والتقرير والتمني، و(من) التي تأتي لمعنى التبعيض، والتبيين والتوكيد.

وقول الكوفيين (الأوقات الطويلة) يبطل بالفعل الماضي، الذي كان ينبغي أن يكون معربا لأنه أطول من المستقبل، لأن الماضي لايصير مستقبلا والمستقبل يصير إلى الماضي.[1]

لكن نشير إلى أنه في بعض الأحيان الفعل الماضي يحمل معنى الاستقبال وهذا ما نراه شائعا في القرآن الكريم

ومن خلافات البصرة والكوفة نجده في الألف والياء والواو في التشبيه والجمع [2] على أنها عند البصريين حروف إعراب ، أي أنها بمثابة الفتحة والضمة والكسرة . في حين دهب الكوفيون إلى أنها إعراب ، وذلك في مثل قولنا : رأى المسلمون ، جاء المسلمان ، إلتقيت بالمسلمين.

ولسنا نرى نحن من رأى سوى ما ذهب إليه الأخفشالأوسط في اعتبار هذه الحروف دلائل الإعراب أي أنها بمثابة تاء التأنيث ، وميم الجماعة .

---

[1] ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق الشيخ محمد محي الابن ، مطبعة التجارية الكبرى 1955 ، ص 286.

[2] د- هدى جنهويتشي ، خلاف الأخفش الأوسط عن سبويه ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ط1 1993، ص 392.

ومن المسائل العويصة التي مسها الخلاف مسألة الاختلاف في إعراب الأسماء الستة [1] فقد ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة المعتلة :

أبوك ، أخوك، جموك، هنوك، وفوك، ذو مال معربة من مكانين ويستدلون على ذلك باعتبار أن الضمة والكسرة والفتحة تكون إعرابا لهذه الأسماء في حال الإفراد نحو قولك : " هذا أبٌ لك "" رأيت أبا لك" ة " مررت بأب لك " لأن الأصل فيه (أبو) فاستثقل الإعراب على الواو فأوقفوه على الباء ، وأسقطوا بدلا من ذلك الواو والملاحظ هنا أنهم يعمدون إلى أسلوب التخفيف في إعراب الأسماء الستة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يقولون : إنما أعربت هذه الأسماء الستة لقلة حروفها تكثيرا لها وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان.

ويمكن اعتبار أن التعليل الأخير لا يصل إلى درجة الإقناع لأنهم اعتمدوا فيه على التعليل الوصفي الشكلي وهذا غير كاف.

أما البصريون فذهبوا إلى أنها معربة من مكان واحد ، واحتجوا على ذلك بأن قالوا : أن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى ، وهو الفصل وإزالة اللبس ، والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض ، وهذا لا يأتي إلا بإعراب ، فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابيين في كلمة واحدة
ويستشهدون على ذلك بعدم جواز الجمع مثلا : بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة في قولنا : "مسلمات" " صالحات" وإن كان الأصل فيه " مسلمتات" "صالحتات" لأنه كلا التاءين تدل على المعنى نفسه ونجدهم يحتجون على صحة رأيهم بوجود نظيره في كلام العرب .

وفي الخلاف في ناصب الاسم المشغول عنه ذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر يفسره ما بعده نحو قولنا (عمرا ضربته) لأن التقدير : " ضربت عمرا ضربته" فحذف الفعل وفاعله.

[1] ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص24.

أما الكوفيون فقد ذهبوا في قولنا : " عمرا ضربته" إلى أنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء لأن المكني هو الأول في المعنى فينبغي أن يكون منصوبا به وهم بذلك يبنون على قول القائل : "أكرمت أباك زيدا وضربت أخاك عمر"[1]

ونجد كذلك أن المدرسة البغدادية دخلت معترك النقاش والجدل النحوي فهذا الحسن بن كياس (ت299هـ) يذهب في علة بناء (أمس) على الكسر لأنه في معنى الفعل الماضي ، وأعرب(غد) لأنه في معنى الفعل المستقبل .والمستقبل معرب ، في حين ذهب الجمهور إلى أن العلة في ذلك(أمس) تضمن معنى الحرف وهو لام التعريف ، ولذا لم يبن (غد) مع كونه معرفة لأنه لم يتضمنها ، وإنما يتضمنها ماهو حاصل واقع ، و (غد) ليس بواقع.

وفي جهة أخرى ذهب جمهور البصريين إلى انه إذا وصلت (إن) وأخواتها بالخرف (ما) بطل عملها ، ماعدا (ليث) فيجوز فيها الإعمال والإهمال واضاف إليه بعضهم (لعل) (كأن) ، في حين ذهب أبو القاسم الزجاجي البغدادي (ت377هـ) إلى تعميم الإلغاء والإعمال كما حكي عن بعض العرب حسب رأيه من قولهم : إنما زيدا قائم.[2]

وهكذا يتجلى دور المدرسة البغدادية في مسائل الخلاف ، إلا أنه ما لا بد من الإشارة إليه أنه في كثير من الأحيان أنها تجمع في آرائها بين البصرة والكوفة .

ومن خلاصة كل ماسبق يمكن القول أن الخلاف بين مدرستي الكوفة والبصرة لم يمس الجوهر واللب والأصل. بل إن مدار الخلاف كان شكلي بالدرجة الأولى وما لاحظناه أن الخلاف لم يسلم في بعض الأوقات من لعض الشوائب التي تفسد النحو وتجعله عرضه للاتهامات كالتعصب للرأي وعدم التسامح الذي يبدو من موقف الطرفين .

[1] د- عبده الراجحي ، المدارس النحوية ص 254.

[2] نقلا عن الدكتور سليمان ياقوت ، ص 141.

إن الخلاف بين المدرستين قد بلغ مداه في كثير من مسائل النحو العربي وقد طرق كل أبوابه من اسم وفعل وحرف ، وابن النباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) أحصى عدد هذه المسائل فحصرها في عشرين ومائة مسألة.

إن بعض اللغويين قد أرخوا لتاريخ الخلاف بين المدرستين منذ أن فتح الأخفش الأوسط باب الخلاف على أستاذه سبويه ، ومن ثم اتخذت الكوفة طريقها على هذا النحو ، ولهذا عد بعضهم الأخفش الإمام الحقيقي للكوفة لكن ما يجب أن نضعه في الحسبان ولا نغفل عنه قدر أنمله هو أن البصرة هي مهد الكوفة ومنها نشأت ، وفي المقابل لانبخس الناس أشياءهم في كون المدرستين لعبتا دورا هاما في إخراج النحو، وتبقى للبصرة مكانتها وللكوفة مكانتها ، وما ميل الدارسين في بعض الأحيان للبصرة ماهو إلا نتاج المنتهج المتبع من قبل البصرة لكونها تغلب العقل والقياس في عرض المسائل وبناء القواعد واتباع المطرد والشائع ، وهو ما يوافق ورغبات الناس جميعهم .

وما ينبغي الإشارة إليه أن نعلم عددا غير قليل من القضايا التي استقرت عليها البصرة غير صحيحة من الناحية اللغوية ، لأنها فسرته في ضوء نظر عقلي معين.

وختاما لهذا نقول إن النحو نشأ في أساسه لغرض فهم النص القرآني ولم يكن لمجرد حفظ اللسان من اللحن ، ولو كان الأمر كذلك لما أنتج العرب هذه الثروة الضخمة في مجال الدرس النحوي ، وفي هذا الخلاف إشارة واضحة إلى أن النحو العربي نشأ نشأة عربية وأنه لم ينشأ كما أشار بعض الدارسين المعرضين متأثرا بنحو اليونان أو الهنود دون أن يكون هناك سند تاريخي أكيد.

المبحث الثاني: علامات الإعراب بين القدماء والمحدثين.

المطلب الأول: دلالة علامات الإعراب عند قدماء النحويين.[1]

لا أكون مبالغا إذا قلت: إن دلالة علامات الإعراب على المعاني الوظيفة للكلمات هي أساس النحو وعليها انبنى هيكله وقامت دعائمه وامتدت دعائمه وامتدت أغصانه وفروعه فقد مر بنا في الفصل الأول أن ظهور اللحن وانحراف الألسنة عن النطق السليم لعلامات الإعراب كان أهم أسباب نشأة النحو الذي أريد به تعويد السليقة اللغوية للحفاظ على ظاهرة الإعراب لما لها من اهمية في تمييز المعاني وإزالة اللبس، ولذلك كان العرب يستنكرون اللحن بعامة وكانوا "أشد استنكار لزيغ الإعراب منهم لخلاف اللغة" وهذا يدل على إيمانهم بقيمته وتمسكهم ببقائه لأهميته، ولا يقتصر هذا الشعور على من سموا فيما بعد بعلماء العربية أو النحو بل أنه شعور عام لدى جميع الفصحاء من العرب، ويتجلى ذلك عند سماعهم اللحن ومخالفة النطق الصحيح حيث يؤدي ذلك إلى سوء التفاهم بين المتخاطبين في كثير من الأحيان.

وقد تقدم موقف أبي الأسود الدؤلي عندما سمع ابنته تقول (ما أشد الحرُّ) و (ما أجمل السماءُ)، بضم أشد وأجمل، وفتح الحر والسماء، ففهم منها الاستفهام وهي تريد التعجب مما دعاه إلى البحث عن حل لهذه المشكلة، كما استطاع أحد الشعراء وهو شبيب ابن يزيد الخارجي أن ينقذ نفسه من تهمة سياسية بتغيير حركة إعرابية عندما خاطبه عبد الملك بن مروان: ألست القائل:

ومنّا سُوَيدٌ والبَطِينُ وقَعْ نَبٌ ومنّا أميرُ المؤمنين شبيبُ

فقال إنما قلت: (ومنّا أمير المؤمنين) فالنصب على معنى النداء أي يا أمير المؤمنين، فأمر بتخليته.[2]

[1] ابن الجني، ص 26.
[2] ابن قتيبة، عيون الأخبار، دار الكتب المصرية، ص 100.

وهناك حادثة أخرى جرت بين أدبيين ولغويين مشهورين هما: عبد الملك بن قريب الأصمعي ومحمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي حيث كان الثاني مؤدبا لبعض بني كلاب يقول فيها واصفا نفسه:

سمين الضواحي لم يؤرقه ليلة وأنعم إبكار الهموم وعونها.

برفع (ليلة) فحكم الأصمعي بخطأ ابن الأعرابي في هذه الرواية وقال: إن (ليلة) منصوب على الظرفية والفعل مسند إلى إبكار الهموم وعونها ثم قال: إن من لا يحسم فهم هذا المعنى لا يصلح لتأديب النشأ فكان ابن الأعرابي يحقد عليه لذلك [1]، ففهم الأصمعي يدل على إسناد الفعل إلى (ليلة) إذا كانت مرفوعة وذلك غير صحيح، لأن المعنى لم يكن واضحا ولأن الأرق إنما يتعلق بأنواع الهموم والليل ظرف لذلك التعليق.

وإذا نظرنا في كتاب سبويه ومعاني القرآن للفراء وهما أقدم ما وصل إلينا في موضعيهما من الكتب وجدناهما حافلين بكثير من التحليلات اللغوية المبنية على تغيير العلامة الإعرابية وملاحظة ما يطرأ بتغييرها من تغيير المعنى.[2]

أما الكسائي فلعله أوضح مثل يدل على عده لدلالة علامات الإعراب على معنى: تلك الفتوةالتي أملاها على أبي يوسف عندما سأله هارون الرشيد عن حكم الطلاق في الأبيات الآتية:

فإن ترفقي يا هند فالرفق أيمن وإن تخرقي يا هند فالخرق أشامُ

فأنت طلاق و الطلاق عزيمة ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم

فبيني بها إن كنت غير رفيقة فما لامرئ بعد ثلاث مقدم

فأجاب بأنه إذ رفع (ثلاثا) طلقت واحدة وإذا نصبها تطلق ثلاثا وللعلماء في استخراج الحكم الشرعي من هذه الأبيات نقاش طويل وأراء متعددة [3]، ولكن الذي يهمنا هو أن الكسائي كان يرى أن للعلامة الإعرابية أثرا في تحديد المعنى وهذه المسألة هي صورة من صور المجالس والمناقشات العلمية

[1] ابن الجني، المرجع السابق، ص 306.
[2] الفراء، معاني القرآن للقراء، الدار المصرية التأليف والترجمة، ص 123.
[3] أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 29.

والأدبية التي كانت تدور في ذلك العصر وهي تقوم –في معظمها– على استخلاص الفروق الدقيقة للتراكيب اللغوية، وللعلامات الإعرابية حظ كبير في ذلك حقا أنهم لم يخصصوا لهذه الدلالة بابا: أو يعقدوا لها فصلا أو يفردوها بحديث وربما كان ذلك لأن الأمر مسلم به بينهم، أو لأن التأليف مازال في بدء نهضته فلم يتناول مثل هذه الأمور الدقيقة، ما بعد ذلك فقد ورد الحديث عنها مفصلا ومستقلا واضحا[1] وما يظهر إجماع النحاة على هذه الدلالة إجماعا يكاد تاما وفي مختلف العصور ورأي قطرب في إنكار هذه الدلالة من قبيل النادر الذي لا يستحق ذكرا ولكن الأمانة العلمية حملتهم على أن يحتفظوا له برأيه.

فقد أجمع النحاة على دلالة العلامات الإعرابية على المعاني التركيبية من إسناد ومفعولية وإضافة، ولكنهم اختلفوا في المفاضلة بين الفاعل والمبتدأ في استحقاق الرفع فذهب الخليل وكثير من النحاة إلى أن الفاعل هو المستحق للرفع أصالة لأنه هو الذي يخشى إلتباسه بالمفعول فيحتاج إلى علامة تفرق بينهما، والأصل في الإعراب للتفريق بين المعاني بخلاف المبتدأ والخبر فرفعهما للاستحسان وللتشبيه بالفاعل من حيث الإسناد وافتقارهما إلى ما يكمل معناها، وأيضا فإن عامل الرفع في الفاعل لفظي وهو أقوى من العامل المعنوي.[2]

في حين ذهب سيبويه وابن السراج إلى المبتدأ هو الأصل في الرفع وغيره من المرفوعات محمول عليه لأنه مبدوء به وأنه لا يزول عن الابتداء وإن تأخر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم وأنه عامل ومعمول، والفاعل لا غير[3]، يقول سيبويه: "واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرفع –سوى الابتداء– والجار على الابتداء، فالابتداء أول جزء كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة".[4]

وهكذا وبعد هذه الجولة الموسعة في كتب النحاة الأقدمين في نختلف عصورهم يتضح لنا أن تغيير آخر الكلمة لتغيير المعاني المتداولة عليها لا يخلوا كتاب من كتب النحاة المتأخرين بوصفها تعريفا

[1] ابن يعيش، سرح المفضل، ص 83.
[2] نفسه، ص 83.
[3] سيبويه، الكتاب، ص ص 23، 24.
[4] نفسه، ص 93.

للإعراب، وهذا دون أدنى ريب ما جاء من فراغ إنما جاء نتيجة لاستقراء كتب الأقدمين وآرائهم، وسنستعين بهذه الكتب لاختيار مجموعة من الشواهد والأساليب اللغوية البليغة.

إنما تظهر الحاجة إلى الإعراب في الأساليب التي يجتمع فيها إسمان أو أكثر مع صلاحية كل منهما أو واحد منها لتعلق الوصف به، وأكثر ما يظهر ذلك في باب الفاعل والمفعول وفي باب العطف عندما يحتمل العطف عليه أو عندما يكون لأداة العطف معان لا يتعين أحدهما إلا بعلامات الإعراب، كذلك قد يفرق لعلامات الإعراب بما يراد الابتداء والخبر وما يراد به غيرهما من وصف أو حال أو تمييز أو مفعول مطلق، وفي تعيين موصوف الصفة إذا تعدد قبلها ما يصلح أن يكون موصوفا واختلف إعرابه، وفي التفريق بين المضاف إليه وغيره وأحواله الكلمات التي تحتمل الوصفية والنداء أو الوصفية والاستثناء وغير ذلك، وسيعرض البحث جملة من النصوص والشواهد توضح ما طرح وتبرهن عليه.

بين الفاعل و المفعول:

لا شك أن مجال الفرق بين الفاعل والمفعول هو أهم مجال تبدو فيه أهمية علامات الإعراب حتى أن كثيرا من العلماء بل أكثرهم جعل الأصل في الرفع للفاعل و الأصل في النصب للمفعول وحمل عليهما بقية المرفوعات والمنصوبات لنوع من المشابهة والاستحسان.

وكذلك فإن الجملة الخبرية المكونة من فعل وفاعل ومفعول كثيرة الدوران على سنة الناس في الأغراض العامة والخاصة بخلاف أساليب العطف و الاستثناء والحال والبدل والإغراء والتحذير والاختصاص فإنما تجري في الغالب على السنة الخاصة في المجالات العلمية والأدبية.

قرأ السبعة غير ابن كثير **قوله تعالى: "فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ"** [1]، برفع كلمة "آدم" ونصب كلمة "كلمات" [2]، وهي قراءة واضحة المعنى لأن إسناد التلقي إلى آدم لا إشكال فيه،

[1] سورة البقرة، الآية 37.
[2] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، دار المعارف، دار المعارف، ط2، ص 153.

أما قراءة ابن كثير التي وافقه فيها ابن مُحَيض [1] بنصب كلمة آدم ورفع كلمة كلمات فقيل: إن التلقي بمعنى المجيء فكأنه قال: جاءت آدم كلمات ولم يؤنث الفعل للفعل وللتأنيث المجازي في الفاعل أو أن التلقي يكون بين الطرفين أي أينما تلقاك فقد تلقيه وما نالك فقد نلته وهذا يسميه النحيون المشاركة في الفعل[2]، ومعنى تلقي آدم للكلمات قبولها والعمل بها، ومعنى تلقي الكلمات لآدم: مجيئها واتصالها به بصورة مجازية.

ومثلها **قوله تعالى: "وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ"** [3] **ففي قوله تعالى "لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ"** شبه بالآية السابقة في إنما نالك فقد نلته فتكون كلمة العهد فاعلا وكلمة الظالمين مفعولا كما في قراءة الجمهور، أما **"وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ"** فهي في قراءة الجمهور بنصب كلمة إبراهيم ورفع كلمة ربه وهو المناسب لأن الاختيار إنما يكون من الله للعبد، ولا يكون من العبد لله، أما قراءة ابن عباس وأبي الشعثاء وأبي حنيفة **" إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ"** فهي بعيدة المعنى، وتلك القراءات اضطرت المفسرين إلى التأويل فقالوا: المعنى دعاه بكلمات من الدعاء فعل المختبر أيجيبه إليها أم لا؟.[4]

وهكذا يتضح أن اختلاف الحركات أو العلامات يترتب عليه تغيير في المعنى كما يلاحظ أن قراءة الجمهور أو قراءة الغالبية تكون دائما أوضح في المعنى وأقرب في الفهم إلى حقائق اللغة، ولو تأملنا **قوله تعالى: "إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ"** [5] وهي القراءات اللائقة معنى ودلالة وقد أجمع الجمهور عليها في حين رويت قراءة أخرى برفع كلمة لفظ الجلالة ونصب كلمة العلماء [6] ومما لا شك في أنها قراءة شاذة الشواذ كله نسبت إلى عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وحكيت عن أبي حنيفة رحمه الله[7] وهذه القراءات دعت المفسرين إلى التمحل بجعل استعارة يراد بها الإجلال و التعظم ولذلك عدّ ابن الجزري هذه القراءات وأنها راجت عند المفسرين وأن أبا حنيفة برئ منها، وهكذا فتغيير

[1] نفسه، ص 134.
[2] الفراء، المرجع السابق، ص 86.
[3] سورة البقرة، الآية 124.
[4] ابن خالوية، الحجة في القراءات السبع، دار الشروق بيروت، ط 3، ص 85.
[5] سورة البقرة، الآية 124.
[6] الزمخشري، الكشاف، ص 233.
[7] نفسه، ص 233.

العلامة الإعرابية في الأسماء الواقعة بعد الأفعال المتعدية يؤدي إلى تغيير في المعنى بتغيير الإسناد فيجعل الفعل واقعا من المرفوع تقدم أو تأخر، فضلا عن القراءات تتفق جميعا في رفع الفاعل ونصب المفعول عندما يمتنع عكس الإسناد كما في **قوله تعالى: "عَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى"** [1] و **"سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا"**[2].

ومما يظهر فيه أثر العلامة الإعرابية في تحديد المعنى قول امرئ القيس:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني، ولم أكلب قليل من المال
ولكنما أسعى لمجد مؤثلٍ وقد يدركُ المجدَ المؤثَّل أمثال[3]

فكلمة قليل سبق بفعلين كفى وأطلب والأول يطلب فاعلا والثاني يطلب مفعولا وتجئ كلمة القليل مرفوعة أدركنا أنها فاعل للفعل كفى وبهذا يصح المعنى ولو نصبت كلمة قليل لصارت مفعولا للفعل أطلب وبهذا يفسد المعنى لأنه كان يطلب الملك، وكذلك قول الحارث بن كلدة:[4]

وما أدري أغيرّ هم تناءٍ وطولُ العهدِ أم مالٌ أصابوا

فكلمة مال لا بد من أن تكون مرفوعة وما بعدها صفة لها ولا سبيل إلى نصبها كما قال سيبويه[5]، وإن كانت كلمة مال منصوبة لصارت مفعولا وصارت كلمة (أم) منقطعة بمعنى بل وهو غير غير مناسب لسياق الأبيات لأن الشاعر يستفهم عن سبب التغيير حقيقة فتكون أم كلمة متصلة لوقوعها في سياق استفهام حقيقي، وهذه أغراض لا يسهل تمييزها وإيضاحها إلا بعلامات الإعراب.

بين المبتدأ والخبر وغيرهما:

قال الله في محكم كتابه العزيز: "وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللهُ لِكُلِّ شَيءٍ قَدَرًا" [6] قرأها معظم القراء برفع كلمة بالغ منونة ونصب كلمة أمره إلا حفصا عن

[1] سورة طه، الآية 121.
[2] سورة مريم، الآية 96.
[3] سيبويه، المرجع السابق، ص 88.
[4] سيبويه، المرجع السابق، ص 88.
[5] نفسه، ص 89.
[6] سورة الطلاق، الآية 03.

عاصم فإنه قرأ بحذف التنوين وإضافة كلمة بالغ إلى من بعدها [1] وجميع القراء جعلوا كلمة بالغ خبرا لـ (إن) بمعنى أن الله —سبحانه وتعالى– لا يفوته مطلوب ولا يعجزه مراد فبلوغ الأمر والقدرة عليه من صفات الله، وقرأ بالتنوين مع رفع كلمة أمره على جعل البلوغ من صفات الأمر، أي أن أمر الله نافذ إلى غايته لا يرده راد ولا يعوقه معوق، ويكون ما بعدها مستأنفا لبيان مقتضى التوكل، كما قرأ (بالغا أمره) بجعلها حالا والجملة بعده خب بمعنى أن الله سبحانه وتعالى —ومن شأن أمره النفاذ– قد جعل لكل شيء قدرا، ومما لاشك فيه أن هذه الفروق الدقيقة في المعنى لا يمكن الوصول إليها بغير الإعراب.

وكذلك **قوله تعالى: "وَأَمَّاَ مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُ جَزَاءاً الحُسْنَى وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْراً"**[2]، قرأت كلمة جزاء بالرفع والإضافة كما قرأت بالنصب والتنوين وكلتاهما سبعية [3]فقراءة الرفع على جعل الكلمة مبتدأ مؤخرا، والحسنى قد تكون وصفا لموصوف محذوف تقديره الفعلة الحسنى — وهي كلمة التوحيد– وقيل: الجنة وإضافة الجزاء إليها من باب إضافة الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين والنصب على الحال فله الحسنى مجزيا بها فهو مصدر في موضع الحال على التقديم والتأخير، وهكذا ترددت كلمة جزاء بين الابتداء والحال وكونها حالا أقوى وأسرع في الدلالة على البشارة في كل خير، **وقوله تعالى: "وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمِ لَتَزُولَ مِنْهُ الجِبَال"** [4] قرأ الكسائي —وحده– من السبعة **"لَتَزُولُ"** برفع الفعل وجعل اللام الداخلة عليه هي اللام الفارقة بين المخففة والنافية، أي وإن مكرهم كان من الشدة بحيث تقتلع منع الجبال الرأسيات ولكنه مع ذلك لا ينفعهم في معارضة الإسلام وهذا من باب المبالغة على حد قول الأعشى:

لئن كنت في جب ثمانين قامة ورقيت أسباب السماء بسلم
لستدر جَنْك القول حتى تُهَّره وتعلم أني لست عنك بملجم[5]

[1] المرجع السابق، اتحاف فضلاء البشير في القراءات الأربعة عشر، ص 418.
[2] سورة الكهف، الآية 88.
[3] المرجع السابق، السبع القراءات، ص ص 398، 399.
[4] سورة إبراهيم، الآية 46.
[5] ديوانه، البيت من شواهد الكتاب، ص 183.

وقرأ الباقون(لِتَزُولَ) بكسر اللام الأولى وفتح الثانية، وقرأ بقية السبعة (لتزول) بلام الجحود ونصب الفعل وعد (إن) نافية وهو الموافق لما روى عن ابن مسعود: (وما كان مكرهم لتزول منه الجبال) [1]، فهاتان قراءتان تهول إحداهما تهول إحداهما من شأن مكر الكفار وتصفه بالشدة وتغض الأخرى من شأنه وهذا التنوع في المعنى لا شك من تنوع العلامة الإعرابية ولا تناقض بين القراءتين في المعنى لأن الجبال في القراءة الأولى تحمل على حقيقتها وفي الثانية على المجاز أي دعائم الإسلام وأركانه ومثله قول أبي النجم العجلي:

قد أصبحت أم الخيار تدعي عليّ ذنبا كله أصنَع[2]

فقد روي البيت برفع كلمة كله، وحكم سيبويه على الرفع بالضعف، لعدم ذكر رابطة لجملة الخبر، ولتهيئة العامل للعمل وقطعه عنه[3]، ويبدو أن سيبويه، عندما رجح النصب هنا، لم ينظر إلى المعنى، و إنما نظر إلى حذف العائد من جملة الخبر وهو قليل، ولكنه صحيح لوروده في قراءة إبن عامر **لقوله تعالى"وَكُلاً وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى"**[4].

ورواية الرفع في البيت هي الرواية الجيدة ورواية النصب لا تصح لأنها تفيد سلب العموم وهو خلاف المقصود، يقول إبن هشام : "وقد صرح الشلوبين و إبن مالك بأنه لا فرق في المعنى بين رفع (كل) ونصبه"[5] بيد أنه رجح الرفع. أي أنه أمر وجود فرق بينهما.

وأخيرا نورد مثالا مختصرا يردده الناس كثيرا في التأسي و التسليم وتفويض الأمر إلى الله **كما في قوله تعالى: "فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَ اللهُ المُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ "**[6] وذلك على لسان يعقوب عليه السلام، حيث قرأ الجمهور بالفع (فصبر) من باب الاخبار عن صبر حاصل أو سيحصل عند فقد يوسف عليه السلام أو مبتدأ خبره محذوف أي فصبر جميل أمثل لأنه عزى نفسه ولو أمرهم بالصبر

[1] المرجع السابق، السبع في القراءات، ص 625.
[2] البيت من شواهد الكتاب، ص 85.
[3] سيبويه، المرجع السابق، ص 85.
[4] سورة النساء، الآية 95.
[5] السبع في القراءات، المرجع السابق، ص 625.
[6] سورة يوسف، الآية 18.

لكان النصب أسهل ولذلك قرأ عيسى بن عمر (فصبراً جميلاً) بالنصب على أنه مفعول مطلق نائب عن فعله ويكون الكلام من باب الإنشاء فيصير كلام لنفسه ومنه قطري بن الفجاءة:

فصبرا في مجال الموت صبراً فما نيل الخلود بمستطاع[1]

في مجال العطف:

أسلوب العطف هو –أيضا– من أكثر الأساليب انتشارا واحتجاجا إلى العلامة الإعرابية، لأنه يشمل جميع الأبواب النحوية فقد يعطف على الفاعل أو المفعول أو المبتدأ أو الخبر أو على غيرها من المنصوبات والمجرورات وقد تكون أداة العطف على أصل معناها وقد يراد بها المعيّة أو السببية أو الحالية أو الاستئناف، ولذلك أمثلة وشواهد كثيرة من القرآن الكريم وغيره وسنقتصر منها على ما يأتي رغبة في الإيجاز.

قال تعالى: "وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الكَعْبَينِ"[2] فقد اختلف القراء في (وَأَجُلَكُمْ) بين النصب والخفض بين النصب والخفض فقرأ ابن نافع والكسائي ويعقوب وحفص بالنصب وقرأ الباقون بالخفض[3] وتبعا لاختلاف الفقهاء من الصحابة وغيرهم في حكم الرجلين في الوضوء بين المسح والغسل فقال ابن عباس وقتادة وعكرمة و الشعبي: (نزل القرآن بالمسح وجاءت السنة بالغسل) [4]، فالنصب يوجب العطف على الوجه واليدين ودخل بينهما مسح الرأس لبيان الترتيب لا ليشتركا في صفة التطهير، وجاء الخفض ليبين أن الرجلين يمسحان حال الاختيار على حائل وهما الخفان سائر الأعضاء فعطف بالنصب مغسولا على مغسول، وعطف بالخفض ممسوحا على ممسوح وهكذا نجد هذه الآية دليلا قويا على تأثير الحركة الإعرابية في المعنى ومن الأمثلة أيضا **قوله تعالى: "وَأَذَانٌ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مَنَ المُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ"**[5]، لا شك أن قراءتها

[1] ابن هاشم الأنصاري، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ط1، ص 221.
[2] سورة المائدة، الآية 06.
[3] سيبويه، المرجع السابق، ص 91.
[4] اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، المرجع السابق، ص 198.
[5] سورة التوبة، الآية 03.

قراءتها بالجر صورة من صور اللحن الذي دعا أصحاب الغيرة من المسلمين إلى التفكير في وضع قواعد للنطق السليم، أما ما روي من أن النحاة خلقوا قصة اللحن في هذه الآية وأمثالها فيعد تعسفا.

ومن ذلك أيضا ما مثل به سيبويه من قوله: تقول (زيد لقيت أباه وعمرا أن زعمت أنك لقيت عمرا والأب، وإن زعمت أنك لقيت أبا عمر ولم تلقه رفعت، ومثل ذلك (زيد لقيته وعمرا) إن شئت رفعت وإن شئت قلت (زيدا لقيته وعمرا) [1]، وهكذا يتضح لنا من كل هذه الأساليب ارتباط العلامة الإعرابية بالمعنى وإن اتحادها بين المتعاطفات دليل على اشتراكها في حكم ما واختلافهما بعكس ذلك.

في مجال الإضافة:

هناك أساليب تحتمل الإضافة وتحتمل غيرها ولكل من الحالتين معنى، ومن ذلك قولك: أنا فاعل ذلك، وأنا فاعل ذلك، فعند إضافة إسم الفاعل إلى ما بعده يكون على معنى الإقرار والاختيار بشيء مضى، وعند تنوين إسم الفاعل ونصب ما بعده يكون على معنى الإخبار بما ستفعله في المستقبل، ولا يعد إقرارا يوجب حكما، وكذلك قولك: محمد أكرم أبا ومحمد أكرم أب، فإذا أضفت أفعل التفضيل إلى ما بعده كان ذلك تفضيلا لمحمد بأنه أكرم الآباء، وإذا قطعته عن الإضافة ونصبت ما بعده على التمييز كان معنى ذلك أن أباه أفضل من غيره فعند إذن يكون التفصيل لأبي محمد وليس لمحمد كما في حالة الإضافة، وفي قولك كتابُ جميلٍ في البيت، وكتابٌ جميلٌ في البيت، يحتمل إضافة كتاب إلى ما بعده في حالة كون جميل اسم شخص، ويحتمل الوصفية إذا قطعت الإضافة والعلامة الإعرابية توضح ذلك.

ومثل ذلك كثير كما في **قوله تعالى: "نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاء"** [2] بإضافة درجات إلى ما بعدها فتكون الدرجات هي المرفوعة قرأت بالتنوين مقطوعة عن الإضافة على التقديم والتأخير فتكون (من نشاء) هي المرفوعة أي نرفع من نشاء درجات فتكون درجات على هذا تمييزا أو مفعولا ثانيا

[1] سيبويه، المرجع السابق، ص 91.
[2] سورة يوسف، الآية 76.

والقراءتان سبعيتان ومثلهما **قوله تعالى: "قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مَنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ"** [1] حيث قرأ أغلب القراء بإضافة كل ما بعدها في الآيتين، واثنين مفعول للفعل ومن كل زوجين محله النصب على الحال من المفعول لأنه كان صفة للنكرة فلما قدم نصب على الحال، وقرأ بتنوين كل وحذف المضاف إليه لأن كلا وبعضا يقتضيان مضافا إليهما وزوجين عندئذ تكون مفعولا به و(اثنين) توكيدا له.

في مجال الوصف:

قد يتعدد ما يصلح أن يكون منعوتا عليه تحار في إرجاع النعت إلى أي منها ومنه **قوله تعالى: "هُنَالِكَ الوَلاَيَةُ للهِ الحَقِ"** [2] والقراءتان سبعيتان فالرفع على أنه صفة للولاية أي الولاية الحقيقية لله و الحق مصدر فيصح أن يوصف به المؤنث مع لزومه الأفراد و التذكير، وقراءة الجر على جعله صفة للفظ الجلالة. **وقوله تعالى: "عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ"** [3] و القراءتان سبعيتان فالرفع على أنه نعت للثياب و الخفض على أنه نعت لسندس.

وهنالك أساليب تحتمل بعض كلماتها الوصفية وغيرها كما في **قوله تعالى: "لاَ يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالمُجَاهِدونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ".** [4]

فقد قرأت كلمة غير بالرفع و النصب وهما سبعيتان وقرأت بالخفض وعدت هذه القراءات من الشواذ فالرع بوصفها نعتا ال (القاعدون) و النصب على الإستثناء أما قراءة الخفض فعلى أنها صفة للمؤمنين[5] ويصح الوصف بغير هنا مع توغله في الإيهام و النكير نظرا لما في الموصوف من العموم لكونه صلة ل (ال).

[1] سورة هود، ص الآية 40.
[2] سورة الكهف، الآية 40.
[3] سورة الإنسان، الآية 21.
[4] سورة النساء، الآية 95.
[5] السبعة في القراءات، المرجع السابق، ص 392.

في مجال الحال:

قد تشبه الحال بالخبر لأن كلا منهما وصف لصاحبه في المعنى، غير أن الخبر يقصد به مجرد إثبات النسبة إلى المخبر عنه، أما الحال فهي قيد لإثبات النسبة وربما لا يصح الحكم عند فقدان ذلك القيد، ولا سيما عند الموازنة بين حالين لشيء واحد، فقولك: (بكم ثوبك مصبوغا) و (بكم ثوبك مصبوغ)، فالنصب على الحال، أي كم يساوي الثوب في تلك الحال، وبالرفع على الخبر، أي بكم صبغ الثوب: مبتدأ ومصبوغ خبره وبكم جار و مجرور متعلق بالخبر و إذا قلت: ((هذا بسرا أطيب منه رطبا)) في الموازنة بين حالين لشيء واحد لأن هناك نوعا من البلح بسره أطيب من رطبه، ولو رفعت الحالين لاختلف المعنى وأصبحا خبرين عن شيئين مختلفين وهذا بسر، وهناك رطب أطيب منه.

ومما يحتمل الوجهين في القرآن الكريم **قوله تعالى: "كَلاَّ إِنَّهَا لَظَى نَزَّاعَةً لِلشَّوَى"** [1] فقد قرأ السبعة غير حفص بالرفع على الخبر وقرأ حفص عن عاصم بالنصب على الحال.وما يحتمل الوجهين و الحال فيه أشهر **قوله تعالى: "وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً"** [2]. قرأ الجمهور بالنصب على الحال، وقرأ إبن مسعود بالرفع على أنه خبر بعد خبر، أو خبر لمبتدأ محذوف.

وكذلك في **قوله تعالى: "إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدةً"** [3] بالنصب في قراءة الجمهور على الحال، وعن الحسن: (أمة واحدة) بالرفع فيها على أنها خبران ل (هذه)[4].

في مجال الاستثناء:

هو إخراج الإسم الواقع بعد اداة الإستثناء من حكم ما قبله إثباتا ونفيا، ومن حكم المستثنى وجوب النصب إذا كان الكلام تاما موجبا، لأن (الا) في تقدير (إستثنى) وإذا إستعملت غير في الإستثناء فانها تأخذ حكم الإسم الواقع بعد إلا، فإذا أقر شخص وقال: (لفلان عندي عشرة إلا درهما أو

[1] سورة المعارج، الآية 15.
[2] سورة هود، الآية 72.
[3] اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، المصدر نفسه، ص 312.
[4]

غير درهم بنصب غير فقد أقر بتسعة دارهم، و إذا قال إلا درهم أو غير درهم، أي إن المعنى حين اذن عشرة موصوفة بأنها غير درهم). كما في **قوله تعالى: "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا"**[1].

أما لو قال : (له علي مائة إلا درهما، أو غير درهم) فـإنه يكون مقرا بتسعة و تسعين درهما لأنه إستثنى و الإستثناء إخراج، فالعلامة الإعرابية لها توضيح الحقوق وتحديد الواجبات.

في مجال الطلبية:

و المقصود هنا هو (لا واللام)، فإنهما يستعملان للطلب كالنهي و الأمر و الدعاء والإلتماس و النصح و الإرشاد، و النصح و الإرشاد، وقد يستعملان للخبر كالنفي و التعليل ولا يفرق بين المعنين إلا بعلامات الإعراب و لا سيما عندما يكون الكلام مكتوبا لان هذين الحرفين إذا إستعملا للطلب كان ما بعدهما مجزوما نحو **قوله تعالى: "يَا بُنَّي لاَ تُشْرِكْ بِاللهِ "**[2]، **"وَلاَ تُصَعِرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً"** [3] **و "رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا"** [4] و في اللام نحو **"لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ"** [5] ونحو **"لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ"** إما إذا إستعملا في غير الطلب فلا يجزم ما بعدهما وتكون لا نافية وما بعدها مرفوع، نحو قوله تعالى: **"لاَ يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خَالِدُونَ لاَ يَحْزُنُهُمُ الفَزَعث الأَكْبَرُ"**[6] **و "لاَ يَذُوقُونَ فِيهَا المَوْتَ إِلاَّ المَوْتَةَ الأُولَى".**[7]

الأُولَى".[7]

ويكون ما بعد اللام في غير الطلب منصوبا بان مضمرة، أو باللام نفسه نحو قوله تعالى: **"وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمُ"** [8] وهناك نصوص في القرآن الكريم ورد فيها إستعمال (لا و و اللام) في معنييهما الطلبي و غير الطلبي بمعنى أن بعض القراء قرأها بالجزم وبعضهم قرأها بغير ذلك وترتب على فرق الإعراب فرق المعنى.

---

[1] سورة الأنبياء، الآية 23.
[2] سورة لقمان، الآية 13.
[3] سورة لقمان، الآية 18.
[4] سورة البقرة، الآية 286.
[5] سورة الطلاق، الآية 07.
[6] سورة الأنبياء، الآية 102-103.
[7] سورة الدخان، الآية 56.
[8] سورة النحل، الآية 44.

إن هذه القراءات المختلفة و إهتمام علماء القراءات المسلمين بها وتدوينها و الإحتجاج لها و إستنباط الاحكام منها ليبرهن على أن دلالة علامات الإعراب على المعاني التركيبية أمر مسلم به عندهم ومعترف به بينهم، وبهذا تكون علامات الإعراب قرائن تبين المعاني والدلالات عليها.

المطلب الثاني: رأي اللغويين المحدثين في هذه اللغة:

سار معظم المحدثين على درب أسلافهم في القول بأهمية علامات الإعراب و الدعوة إلى الحفاظ عليها وبدل الجهد و إتقان إستعمالها، ورأوا في ذلك كله حفاظا على ثراثنا الديني والقومي، وربطا لأبناء المسلمين بمصدر الهداية الابدي المنزل بلسان عربي مبين إلا وهو القرأن الكريم المصدر الاول للتشريع في الإسلام ومن بعده السنة التي جاءت تبيانا له ثم كتب التفسيير و الفقه و التاريخ و الأدب و غير ذلك من الفنون و العلوم التي دونت بهذه اللغة و صارت عصار فكر هذه الأمة على مدى خمسة عشر قرنا أو تزيد.

ومن ثم جاءت الدعوة إلى إلغاء الإعراب وتسكين أواخر الكلمات – ومن جهة النظر هذه – تعد تفريطا في ذلك كله وهدما لكيان هذه اللغة و طريقا إلى ضياعها وتشتتها، ولكن بعض المحدثين ذهب إلى إنكار هذه الأهمية ورأى إن العلامات الإعراب ليس لها دلالة، ولا تعدو أن تكون وسيلة لتيسير النطق و تسهيل وصل الكلمات بعضها ببعض ومن ثم فلا داعي للحرص عليها أو الإلتزام بها بل يجب التخلص منها ومن عنائها ومشقة مراعاتها.

وفيما يأتي نبذة مختصرة عن كل من هذين الإتجاهات:

المؤيدين لدلالة العلامة الإعرابية على المعنى:

كتب في هذا الموضوع كثيرون تبعا لما تناولناه من دعوة إلى إصلاح النحو لتيسير العربية أو دراسة خصائصها أو الرد على بعض الدعوات المنكرة لفائدة الإعراب أو الداعية إلى إلغائه، أو الدعوة إلى إستعمال العامية بدل من الفصحى، ولعل أوسع ما كتب في هذا الموضوع ما جاء به صاحب كتاب

إحياء النحو إذ جاء في مقدمته: (و العربية لغة القصد و الإيجاز تلتزم حركات الإعراب على غير فائدة في المعنى ولا أثر في تصويره).[1]

ثم إدعى أنه توصل إلى إكتشاف دلالة لحركات الإعراب، وقد تبين لنا مما تقدم أن هذا الإدعاء لا أساس له من الصحة، لأن القول لهذه الدلالة أمر قديم إرتبط بنشأة النحو وتطوره ورافقه في جميع مراحله حتى أصبح من الموروث و الجديد في هذا الإكتشاف هو سلبه لدلالة الفتحة وقيمتها، حيث جعلها علماء النحو علما للفضلة بعامة.

ومن المؤيدين لدلالة العلامات الإعرابية على المعاني التركيبية صاحب كتاب (اللغة و النحو بين القديم و الحديث) حيث إنتقد الدعوة إلى ترك الإعراب و بين ما يترتب عليها من إضرار ولبس وغموض[2] وكذلك صاحب كتاب (من قضايا اللغة و النحو) حيث أسهب في الحديث عن الإعراب الإعراب و المعنى ورد على الداعين إلى إلغائه [3]، إما محمد أحمد عرفه فقد خصص كتابه النحو و النحاة بين الأزهر و الجامعة للرد على إبراهيم مصطفى وكذلك الدكتور علي عبد الواحد وافي في كتابه فقد اللغة حيث عد الإعراب من خصائص العربية أما العقاد فله أثر كبير في الدفاع عن الإعراب و بيان قيمته و أهميته من ذلك أنه رد على إبراهيم أ نيس في دعواه بعدم دلالة العلامات الإعرابية وجعل الحركة مهمة كالحرف[4]، وكذلك (الدكتور رمضان عبد التواب) رد بقوة على معارضي معارضي العلامات الإعرابية، أما تمام حسان فهو يؤيد القول بهذه الدلالة ولكنه يركز على أن النحاة قد بالغوا في الإهتمام بقرينة العلامة الإعرابية مع أنها لا تؤدي دورها إلا التظافر مع بقية القرائن اللفظية و المعنوية وكذلك الأستاذ محمد عبد القادر المبارك في كتابه (فقه اللغة وخصائص العربية). و الأستاذ مازن المبارك في كتابه (نحو وعي لغوي) و الدكتور صبحي الصالح في كتابه (دراسات في فقه اللغة) و الدكتور مهدي المخزومي في كتابيه (مدرسة الكوفة) و(في النحو العربي نقد وتوجيه) والدكتور إبراهيم السمراني في كتابه (فقه اللغة المقارن) والدكتور فاضل السامرائي في كتابه (معاني

[1] فتح الله أحمد سليمان، من قضايا اللغة والنحو، دار الآفاق العربية، ص 26.
[2] عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، ص 263.من قضايا اللغة والنحو
[3] من قضايا اللغة والنحو، المرجع السابق، ص 64.
[4] أحمد محمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة.

النحو) و الدكتور رشيد العبيدي في كتابه (العربية والبحث اللغوي المعاصر) فالقول بهذه الدلالة هو السائد والكثير الغالب بين العلماء المحدثين بحيث لا يمكن حصرهم أو الإطاحة بأسمائهم وما هؤلاء الذين ذكرتهم إلا أمثلة قليلة لمن ظهرت أراؤهم و إنتشرت مؤلفاتهم.

المطلب الثالث: نبذة مختصرة عن هذين الاتجاهين المنكرون لهذه الدلالة.

تتفاوت أراء هذه المجموعة في تصورها لأصل الإعراب ودلالته فقد يقولون إنه لا أمل له في العربية و إنما إبتكرت بعض ظواهره تقليدا للغات أخرى لها قواعد نحوية، وقد يعترفون بوجوده وأصالته وينكرون دلالته وفائدته في الكلام كليا أو جزئيا، ويعدونه سببا لصعوبة اللغة العربية وتأخرها المزعوم يدعو كثير منهم إلى إلغائه و التخلص منه بتسكين أواخر الكلمات المعربة بالحركات و إلزام المعرب بالحروف احد أوضاعه.

وقد بدأت الحملة ضد الإعراب منذ أوائل القرن المنصرم عندما قال قاسم أمين عبارته المشهورة: (أن الأوروبي يقرأ لكي يفهم أما نحن فنفنهم لكي نقرأ) أو ما معناه ذلك ودعا إلى المشهورة: (إن الأوروبي يقرأ لكي يفهم أما نحن فنفهم لكي نقرأ) أو ما معناه ذلك ودعا إلى إلغاء الإعراب وتسكين أواخر الكلمات كما يفعل الأتراك وهذا رأي جميع دعاة العامية كلطفي السيد وسلامة موسى و الخوري ومارون غصن واسكندر المعلوف وسعيد عقل وأنيس فريحة الذي صرح قائلا: "إن الإعراب لا يتلاءم والحضارة وانه بقى من البداوة ،وانه زخرف لا قيمة له".

غير أن هذه الشطحات – لا شك – كانت انفعالية بشكل كبير يبدو فيها سوء النية فضلا عن كونها لم تنطل على احد ،وكان من السهل فضحها والقضاء عليها ، في حين كانت هناك محاولات أخرى أكثر ذكاء وعمقا حيث جعلت البحث العلمي ستارا لها لنشر أفكارها والوصول إلى أهدافها ،وفي مقدمة هذه المحاولات الذكية محاولات إبراهيم أنيس في كتابة (من أسرار اللغة) حيث ج على الإعراب قصة نسج النحاة خيوطها من ظواهر لغوية متعددة وحاكوا تفاصيلها وألزموا الناس بنتائجها ثم أخد يشكك في أصالة الإعراب في العربية وفي كونه قديما فيها وعاب على المستشرفين رأيهم القائل: إن العربية في احتفاظها بالإعراب بوصفها ظاهرة قديمة من الظواهر السامية الأولى ، إذ كيف

الإعراب قديما وعاما في اللغات السامية ثم تتجرد منه جميعها ولا يبقى إلا في العربية وكيف تختص به العربية وتفقده لهجاتها الحديثة التي تطورت عنها فضلا عن كونه عد الإعراب بالحروف تلفيقيا وسيناقش البحث جميع المسائل التي طرحها إبراهيم أنيس وأصحابه المنكرون لظاهرة الإعراب ، وقد أنكر فؤاد حنا طرزي دلالة الحركات على معنى عل الرغم من انه اقرب إلى النحويين وأكثر اعتدالا من إبراهيم أنيس ، إذ يرى أن هذه الحركات إنما وجدت في الأصل لغرض لفظي هو تيسر ارتباط الألفاظ بعضها بعض ثم أفيد منها في التمييز بين المعاني الملتبسة أما الإعراب بالحروف فقد وافق إبراهيم أنيس في أنه حل تلفيقي من لهجات مختلفة ويسيرا داود عبد في الاتجاه نفسه بيد أن الجنيد خليفة كان أقسى المنكرين أسلوبا وسخرية من قواعد اللغة العربية وتراثها فقد وصف الإعراب بالخراب وجعل من يتعلمه على الطريقة المعروفة أحمقا على الرغم من كونه يعترف بان الإعراب يحدد المعنى المعنى . فهذه الآراء فيها الكثير من المغالطة والتجاهل لأقوال النحويين وقواعدهم وأصولهم فضلا عن تجاهلها لتاريخ هذه اللغة وخصائصها. وسيناقش البحث ه ذه الآراء والرد على هذه الشبهات واستجالاء وجه الحقيقة من بين هذه الاتجاهات في الفصل الأخير بعون الله تعالى .

خاتمة

خاتمة

يعد الإعراب من العلوم الجليلة التي خص بها العرب فهو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منصوب، ولا تعجب من استفهام، والإعراب من صفات العربية الموغلة في القدم، في حين أن سائر اللغات عدا الأكدية فقدت ظاهرة الإعراب منذ أقدم العصور، وقد دل على هذا الإعراب بقايا نجدها في العبرية والحبشية.

وفي النهاية لا نملك إلا أن نقول آن لنا أن نحط الرحال بعد مسيرة مقدمة وفصلين كاملين قد حاولنا الإلمام بما هو أساسي ومهم في موضوع "قضية الإعراب بين القدماء والمحدثين" إرتأينا أن تكون خاتمة بحثنا حوصلة واستعراض للنتائج المتوصل إليها من خلال ما سبق، ومن أبرز النتائج التي تم استخلاصها مايلي:

- الإنطلاق في تحديد مفهوم الإعراب من المعنى اللغوي وذلك أن حقيقة الإعراب مستمدة عندنا من هذا المعنى اللغوي، وعليه فإن الإعراب يشمل كل ما من شأنه أنم يبين عن المعاني وأهمها الحركات وترتيب الكلمات واختيارها وتنوع الصيغ الذي يؤدي تغييرها إلى تغيير في المعاني، وبهذا يتوسع مفهومه ليشمل كل شكل من أشكال الإبانة عن المعاني، وإن كانت الحركات أظهر مظاهره.
- أن النحو عند نحاتنا القدماء هو علم الأدب وهو بحث في معاني التراكيب وأسرار حسنها وقوتها، إن دراستهم للنحو كانت دراسة تركيبية ويمكن القول إنهم كانوا يفهمون النحو فهما يتفق مع ما انتهت إليه الدراسات الحديثة، وهي أن وظيفة النحو أن يتناول المعاني البيانية للنص كما يتناول الأشكال الإعرابية.

خاتمة

وأرجو من الله تعالى أن تكون هذه النتائج جزاءا ولو ضئيلا فيه فائدة للدارسين من طلاب العلم، وأسأل الله العظيم القدير بما خطت به الأقلام وبما حوت الصدور أن ييسر لنا سبيل التعلم والبحث إنه على كل شيء قدير ولله الحمد.

قائمة المراجع

I. القرآن الكريم.

II. المراجع:

1. ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق الشيخ محمد محي الابن ، مطبعة التجارية الكبرى 1955م.

2. ابن جني، الخصائص.

3. ابن خالوية، الحجة في القراءات السبع، دار الشروق بيروت، الطبعة الثالثة.

4. ابن مجاهد، السبعة في القراءات، دار المعارف، دار المعارف، الطبعة الثانية.

5. ابن منظور، لسان العرب ، الجزء الأول، دار صادر –بيروت.

6. ابن هاشم الأنصاري، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، الطبعة الأولى.

7. ابن هشام الأنصاري .شرح شذور الذهب، ظبط يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1994م، الطبعة الثانية 1998م.

8. أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، الطبعة الثالثة، مكتبة الآداب، القاهرة.

9. أبو البقاء عبد الله بن الحسين العبكري ، التبيان في إعراب القرآن ، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار الفكر –بيروت– لبنان، 1418هـ/1991م.

10. أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، دار النفائس.

11. أبو بكر محمد ابن على الزبيري . طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم ، مطبعة السعادة مصر 1954م.

12. أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي.

13. أبي القاسم عبد الرحمن، أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه.

14. بعبش بن علي بن بعبش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنبرية.

15. بكري عبد الكريم ، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر

16. تاج الدين محمد بن أحمد الأسفرين، لباب الإعراب، الطبعة الأولى، دراسة وتحقيق بهاء الدين، دار الرباعي، الرياض، 1405هـ/1984م.

17. خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر.

18. عبد اللطيف، العلامة الإعرابية.

19. عبده الراجحي، التطبيق النحوي ،بيروت: دار النهضة العربيّة، 1988م.

20. سليمان ياقوت ، ظاهرة الإعراب في اللغة العربية.

21. عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت 1980م.

22. الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، مطبعة الحلى، مصر، 1959م.

23. الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، الطبعة الثالثة، دار المعرفة.

24. شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف القاهرة – مصر، الطبعة الخامسة.

25. صحيح مسلم 141/4.

26. عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف.

27. عبد الرحمان أيوب، دراسات نقدية.

28. عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد.

29. عصام نور الدين، الإعراب والبناء، دار الفكر اللبناني، بيروت.

30. فتح الله أحمد سليمان، من قضايا اللغة والنحو، دار الآفاق العربية.

31. الفراء، معاني القرآن للقراء، الدار المصرية التأليف والترجمة.

32. القاسم الرباحي، الإيضاح في علل النحو، دار النفائس.

33. كمال الدين أبي البركات الأنباري، افنصاف في مسائل الخلاف، قدمه حسن محمد، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان– الطبعة الأولى، 1998، الجزء الأول.

34. محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضى على الكافية، جامعة قاريونس، ليبيا.

35. هدى جنهويتشي ، خلاف الأخفش الأوسط عن سبويه ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1993م.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

بسملة.

دعاء.

كلمة شكر وتقدير.

إهداء.

مقدمة.....أ

الفصل الأول: ظاهرة الإعراب.

المبحث الأول : دلالات الإعراب.....05

المطلب الأول : تعريف الاعراب.....05

المطلب الثاني: المعرب من الكلم و موقع الإعراب منه.....07

المطلب الثالث: موقع الإعراب من الكلمة.....09

المبحث الثاني: أنواع الإعراب وعلاماته.....10

المطلب الأول: أنواع الإعراب في اللغة العربية.....10

المطلب الثالث: التنوين وأنواعه.....14

المطلب الثاني: علامات الإعراب.....17

الفصل الثاني: ظاهرة الإعراب بين القدماء والمحدثين.

المبحث الأول: الإعراب عند النحاة.....30

المطلب الأول: مذهب البصرة.....30

المطلب الثاني: مذهب الكوفة.....32

المطلب الثالث: مسائل الخلاف بين البصرة والكوفة 34

المبحث الثاني: علامات الإعراب بين القدماء والمحدثين.....42

المطلب الأول: دلالة علامات الإعراب عند قدماء النحويين.....42

المطلب الثاني: رأي اللغويين المحدثين في هذه اللغة.....56

المطلب الثالث: نبذة مختصرة عن هذين الاتجاهين المنكوون لهذه الدلالة.....58

خاتمـة.....62

قائمة المراجع.....65

فهرس المحتويات.